

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الأربعاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

## تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن تواصل اللجنة مناقشتها العامة، أود أن أدلي ببعض التعليقات المتعلقة بالمرحلة التالية من عمل اللجنة.

أود أولاً أن أذكّر الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات في إطار جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي هو الساعة ١٨/٠٠ من يوم الأربعاء المقبل، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. ويرجى من الوفود تقديم مشاريع قراراتها بحلول الموعد النهائي بغية تمكين الأمانة العامة من إتاحتها للجنة بوصفها وثائق رسمية في أقرب وقت ممكن.

والآن، نود أن نناقش بإيجاز المرحلة الثانية من عمل اللجنة. في ما يتعلق بالتحضيرات للمرحلة الثانية من عمل اللجنة - المناقشة المواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض مشاريع القرارات والنظر فيها - جرى تعميم جدول زمني إرشادي بعد ظهر أمس بوصفه الوثيقة A/C.1/60/CRP.2.

وفي إعداد الجدول الزمني الإرشادي، اتبعت إلى حد كبير الممارسة التي رسختها اللجنة بالفعل خلال الدورات السابقة للجمعية العامة. وأود أن اقترح أن نعقد مناقشاتنا للمرحلة الثانية بالطريقة التالية.

أولاً، خلال الأسبوع الأول للمناقشات المواضيعية، ستكرس الجلستان اللتان ستعقدان في ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر للمسائل المتصلة بالأسلحة النووية. ولكن، كما هو مبين في الوثيقة A/C.1/60/CRP.2، أعتزم، بموافقة اللجنة، السماح للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالإدلاء ببيان خلال الجزء الأخير من الجلسة التي تعقد بعد ظهر يوم الاثنين بغية مراعاة جدول الزماني. ثانياً، ستكرس الجلسة التي تعقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر لأسلحة الدمار الشامل الأخرى وللفضاء الخارجي، بالتركيز على جوانب نزع السلاح. ثالثاً، ستكرس الجلستان اللتان ستعقدان في ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر للمسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية. رابعاً، ابتداء من الأسبوع الثاني للمناقشات المواضيعية، في صباح ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش نزع السلاح والأمن الإقليميين، والتدابير الأخرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الأول/أكتوبر، ستمكن الوفود أيضا من عرض مشاريع القرارات المتبقية، أو ستمكن اللجنة من عقد مناقشات غير رسمية بشأن المسائل التي ما زالت تتطلب وقتا إضافيا.

هل لي أن أعتبر أن الجدول الزمني الإرشادي لمناقشاتنا المواضيعية، بصيغته الواردة في الوثيقة A/C.1/60/CRP.2، مقبول لجميع الوفود؟

تقرر ذلك.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ الأعضاء بأنه لن تكون هناك قائمة رسمية للمتكلمين في المرحلة الثانية المقبلة من عملنا. ومع ذلك، أود أن أناشد الوفود إبلاغ الأمانة العامة بعزمها على التكلم قبل بدء الجلسات. وإلا، فإن جميع طلبات الإدلاء ببيانات ستؤخذ مباشرة من الوفود في اليوم المحدد.

**البند ٨٥ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال** (تابع)

**مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال لنزع السلاح والأمن الدولي**

**السيد عون** (الجمهورية العربية الليبية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى وأن أعرب عن ثقة وفد بلادي بقدرتكم على قيادة مداولاتنا إلى النتائج المرجوة. كما أتقدم من خلالكم بالتهنئة والتقدير إلى بقية أعضاء هيئة المكتب وأمانة اللجنة الأولى، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق والنجاح. واسمحوا لي أيضا أن أعلن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما كل من رئيس وفد إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية.

إن الأمن والسلم الدوليين لا يتحققان من خلال امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، بل من خلال ترسيخ مبادئ الحوار والتفاهم وتعزيز أواصر التعاون

لنزع السلاح والأمن الدولي. وأخيرا، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ستناقش اللجنة مسألة آلية نزع السلاح.

وكما يمكن رؤيته من الحاشية الواردة في أسفل الوثيقة A/C.1/60/CRP.2، أعتزم تقسيم الجلسات الرسمية السبع إلى ثلاثة أجزاء حتى تتمكن اللجنة من الاستخدام الكامل للزمن المخصص لها بالانخراط في مناقشات مثمرة وبعرض جميع مشاريع القرارات بطريقة كفؤة وحسنة التوقيت. وبعض الجلسات في الجزء الأول ستبدأ بمتكلم ضيف، كما هو مبين في ورقة قاعة المؤتمرات. وبعد أن يبدى المتكلم/المتكلمة بالبيان الاستهلاكي، سأعلق الجلسة الرسمية لفترة قصيرة لكي تتمكن من عقد اجتماع رسمي مع المتكلم الضيف لتوجيه الأسئلة وتلقي الأجوبة. وبعد ذلك، سنستأنف الجلسة الرسمية ونمضي نحو الجزء الثاني، الذي سيتألف من بيانات تدلي بها الوفود بشأن الموضوع المحدد قيد النظر. وسيكون الجزء النهائي هو إتاحة الوقت لعرض مشاريع القرارات.

وعلى النحو الذي تم الاتفاق عليه خلال الجلسة التنظيمية، ستعقد اللجنة مناقشات تفاعلية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر مع مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، ورئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. وستعقب ذلك مباشرة متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الماضية، بما في ذلك عرض التقارير. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ستجري اللجنة تبادلا تفاعليا للآراء مع وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ومديري ثلاثة مراكز إقليمية للأمم المتحدة. وكما هو متفق عليه، ستعقد تلك الجلسات بطريقة غير رسمية.

وأود أيضا أن أذكر أننا في الجلسة الأخيرة من المرحلة الثانية لعملنا، المقرر عقدها في ٢١ تشرين

السلاح وعدم الانتشار، وتأتي بعد فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في تحقيق النتائج المرجوة. لقد مضى ٣٧ عاما على إبرام معاهدة عدم الانتشار النووي، إلا أن النتائج لا تزال محيية للآمال، ولا تزال المخاطر الناشئة عن التسليح النووي قائمة، حيث ما زالت هناك عشرات الآلاف من قطع الأسلحة النووية في ترسانات القوى النووية. كما لا تزال الآلاف منها في حالة تأهب قصوى. وما يبعث على القلق أن أي تقدم ملموس لم يتحقق في مجال نزع السلاح النووي، ولم يتم تحقيق الأهداف التي تسعى إليها أحكام معاهدة عدم الانتشار وفي مقدمتها إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. لقد التزمت الدول غير النووية الأطراف في المعاهدة بعدم تطوير أية أسلحة نووية أو اقتنائها في مقابل تعهد الدول النووية بالتفاوض بحسن نية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي وما لم تف الدول النووية بالتزاماتها فإن نظام عدم الانتشار لا يمكن له البقاء أو النجاح.

ويؤكد وفد بلادي على ضرورة تفعيل مؤتمر نزع السلاح وضرورة الشروع فورا في إجراء مفاوضات ضمن لجنة مخصصة لإبرام معاهدة تحظر إنتاج وتخزين المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وإتمام هذه المفاوضات في وقت مبكر وأن تكون هذه المعاهدة غير تمييزية وقابلة للتحقق الفعال والتطبيق التام.

كما يؤكد وفد بلادي على أهمية مبدأ التعددية في معالجة مسائل نزع السلاح من خلال تعزيز آليات نزع السلاح التعددية باعتبارها السبيل الوحيد لتحقيق نزع السلاح العام والكامل.

وتولي بلادي أهمية كبيرة لمسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم لما لذلك من أثر

بين مختلف الشعوب، وتعزيز التنمية ومحاربة الفقر والجوع والأمراض، بما فيها الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض المزمنة، وهو ما برهنت عليه بلادي بجلاء عندما بادرت بمحض إرادتها الحرة إلى الإعلان في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ عن التخلص من جميع المعدات والبرامج التي قد تؤدي إلى إنتاج أسلحة محظورة دوليا، الأمر الذي كان محل ترحيب وثناء من كل أعضاء المجتمع الدولي وفي العديد من المناسبات.

لقد أوضحت المبادرة أننا نريد، إيماننا بأن سياق التسليح لا يخدم أمننا ولا أمن المنطقة، ويتعارض مع حرصنا الشديد على أن ينعم العالم بالأمن والسلام، أن تحذو كل الدول حذونا بدءا بمنطقة الشرق الأوسط وبدون استثناء.

إن مبادرة بلادي تضع الدول الحائزة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أمام مسؤولياتها عن تعزيز مبدأ منع استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق فإن بلادي تطالب المجتمع الدولي والأطراف المعنية، وخاصة التي شاركت في تقديم المساعدة لتفعيل المبادرة الليبية، بتوفير الضمانات اللازمة للأمن الوطني الليبي ضد أي نوع من التهديد باستخدام أو استخدام أسلحة الدمار الشامل أو غيرها من الأسلحة الأخرى ضد بلادي في أي حال، وكذلك المساعدة اللازمة في توسيع قاعدة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الأغراض السلمية بما فيها مجال الطب ومجالات التنمية الأخرى المتعددة.

ويعرب وفد بلادي عن خيبة أمله الشديدة من عدم تمكن قمة الأمم المتحدة التي عقدت خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، من إصدار أية توصيات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية التي تم اعتمادها خلال القمة، مما يعد نكسة أخرى في مجالي نزع

وأيضا التعويض عن الأضرار التي لحقت ببلادي بسبب عرقلة خطط التنمية في العديد من المناطق الملوغمة والقريبة منها.

ويؤكد وفد بلادي مجددا مطالبته بجعل منطقة البحر الأبيض المتوسط بحيرة سلام تعيش شعوبها كافة في وئام واحترام متبادل، وهذا لن يتأتى إلا من خلال انسحاب جميع الأساطيل العسكرية الأجنبية، وإزالة القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة، والعمل على احترام سيادة كل دولة من دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو فرض العقوبات عليها أو التهديد بها.

وتؤكد بلادي من جديد موقفها الثابت المدين للإرهاب بكل صوره وأشكاله بما في ذلك إرهاب الدولة. وترى أنه من أجل القضاء على هذه الظاهرة فلا بد من وضع تعريف محدد للإرهاب يتم الاتفاق عليه في إطار الأمم المتحدة، مع الأخذ في الحسبان معالجة مجمل الأسباب التي تؤدي إلى ذلك والتي تشمل الاحتلال الأجنبي وما يترتب عليه من ممارسات خطيرة ضد الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وكذلك الظلم السياسي والاقتصادي. كما تؤكد على أهمية التفريق بين أعمال الإرهاب وحق تقرير المصير ومكافحة الاحتلال الأجنبي مع التذكير بأن ليبيا كانت من أوائل الدول التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وتحديد أسبابه وإيجاد الحلول اللازمة لمواجهته. كما قامت بلادي بالتوقيع على كل الاتفاقيات الدولية والإقليمية الخاصة بمكافحة الإرهاب والانضمام إليها.

وختاما، فإن وفد بلادي يؤكد على التعاون التام مع جميع الأطراف من أجل تحقيق نزع السلاح الكامل والشامل وخلق عالم يسوده الاستقرار والسلام.

**السيد وحيدوف** (أوزبكستان) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي، سيدي، في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات مهنيكم على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم

إيجابي على تعزيز الأمن والسلم الدوليين. وعلى رغم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإن امتلاك إسرائيل للمفاعلات النووية العسكرية والمئات من الرؤوس النووية الحربية يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم، ليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل يطال أوروبا وغرب آسيا وأفريقيا، ويمثل إصرارا على التحدي والتجاهل التام لرغبة المجتمع الدولي التي عبّر عنها في العديد من المناسبات والقرارات والمقررات سواء في الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

إن المجتمع الدولي، وخاصة الدول النووية، مطالب أكثر من أي وقت مضى بأن يتحمل مسؤوليته الكاملة عن ممارسة جميع أنواع الضغوط على إسرائيل وبكل الوسائل لإجبارها على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وغيرها من المعاهدات ذات الصلة، وضمان التزامها الكامل بنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية إن أرادت أن تساهم بشكل صادق وملتزم في محاربة الإرهاب بكل أشكاله بما في ذلك الإرهاب النووي.

تعاني بلادي من المشاكل المترتبة على وجود عدد هائل من الألغام ومخلفات الحروب في أراضيها. إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود ما لا يقل عن عشرة ملايين لغم مدفونة في الأراضي الليبية منذ الحرب العالمية الثانية، تسببت بمقتل وإعاقة وجرح الآلاف من الأبرياء، بالإضافة إلى إعاقة مشاريع التنمية في الأراضي الشاسعة المزروعة بالألغام. ومن هنا، نؤكد على ضرورة أن تتحمل الدول التي زرعت هذه الألغام مسؤولياتها، وذلك بالاستجابة التامة والفورية لمطلب بلادي بتزويدها بالخرائط والمعلومات المتعلقة بهذه الألغام، وضرورة تعويض الضحايا وأسرهم عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء تلك الألغام

ثانياً، إن الشرطين الرئيسيين للسلام والاستقرار هما تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات الأمنية الدولية، وتعزيز الآلية الدولية بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي رأينا، قد يكون ذلك نقطة البداية للمزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف.

ثالثاً، يشكل تنامي السوق السوداء لبيع المواد والتكنولوجيات النووية مدعاة للقلق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اتساع نطاق أنشطة المجموعات الإرهابية وازدياد محاولاتها لحيازة مكونات أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نؤيد الاستمرار في تعزيز النظام المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن منع الأطراف من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ونضم صوتنا إلى أصوات المنادين بالمساعدة على النفاذ الفوري للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

رابعاً، وجوب الاستمرار في زيادة تعزيز دور الدول غير النووية في العلاقات الدولية. كما نعتقد أن الجهود الإضافية في هذا المجال ينبغي أن ترمي إلى إرساء نظام ضمانات أمنية شامل وغير مشروط للدول غير النووية. وفي هذا الصدد، ترحب أوزبكستان بنتائج المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والموقعة عليها والذي انعقد في المكسيك في نيسان/أبريل من هذا العام.

أخيراً، من الضروري إيلاء اهتمام خاص للأفكار والاقتراحات الجديدة التي ترمي إلى تعزيز عملية منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. وفي هذا السياق، تؤيد أوزبكستان مبادرة النرويج وستة بلدان أخرى تمثل مختلف مناطق العالم (انظر A/60/415)، والرامية إلى تعزيز الأمن الجماعي في مواجهة التهديدات النووية المتزايدة.

ولأعضاء المكتب الآخرين على دعم وفد أوزبكستان الكامل لجهودكم الرامية إلى القيام بأنشطة اللجنة بصورة فعالة وبنّاءة.

لقد شهدنا هذا العام جهوداً كبيرة على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف لتعزيز عملية منع انتشار الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك تعزيز فعالية ما يوجد من آليات متعددة الأطراف. وللأسف، فشل المجتمع الدولي في استغلال الفرصة التي توفرت له لاتخاذ قرارات هامة تتعلق بالمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠٠٥، واجتماع القمة العالمي الذي انعقد مؤخراً. ولم تتحقق طموحاتنا في البحث عن سبل لتقليص دور الأسلحة النووية اليوم في العلاقات الدولية. وكما نرى الأمور، فإن الأسباب الأساسية لذلك هي أنه بينما تدين الدول الأعضاء التهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة النووية، فهي تختلف في تقديرها لأهمية مكافحة الأسباب الجذرية لانتشار هذه الأسلحة والعوامل التي تساعد عليه.

لكن ذلك لا يعني أن عملية منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وصلت إلى طريق مسدود. فلا تزال هناك فرص كي تتخذ الدول تدابير فورية وفعالية لمنع تآكل نظام المراقبة النووية. وفي رأينا، ينبغي أن تشكل العوامل التالية أساساً للسعي نحو تحقيق حل توفيق، أثناء تناولنا لمسألة تعزيز عملية منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح.

أولاً، يجب القيام بأية جهود في هذا المجال على أساس تعدد الأطراف حصراً، مع مراعاة وجهات نظر غالبية الدول الأعضاء. فلا يمكن للمعايير والقواعد الانفرادية والمفروضة إلا أن تعمق شقة الخلاف داخل المجتمع الدولي في ما يتعلق بمسألة منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح.

السيد سيلبي (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالانكليزية):  
يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء الجماعة الكاربيبية  
الأعضاء في الأمم المتحدة.

نود أن نعرب عن سرورنا، سيدي، لرؤيتكم  
ترأسون اللجنة الأولى. كما فئنى أعضاء المكتب الآخريين  
على انتخايم ونؤكد لكم على المشاركة النشطة والبناءة  
للجماعة الكاربيبية في مداولات اللجنة الأولى، بينما نتناول  
بصورة جماعية القضايا الأساسية المعلقة في مجال نزع السلاح  
والأمن الدولي في هذه الدورة التاريخية الستين للجمعية  
العامية.

كما نود أن نشكر السيد آبي، وكيل الأمين العام  
لشؤون نزع السلاح، على بيانه الذي قدمه في بداية عمل  
اللجنة. ولقد أحطنا علما بالتدابير التي اقترحها، ونتطلع إلى  
العمل مع الوفود التي تتشاطر آراءنا بغية تحقيق أهداف  
وأغراض نزع السلاح ومنع الانتشار.

وتؤيد وفود الجماعة الكاربيبية الأعضاء في حركة  
عدم الانحياز تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا  
بالنيابة عن الحركة.

وينبغي الإشارة إلى أنه في منظومة الأمم المتحدة،  
تتمتع كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن بالصلاحية في  
مجال نزع السلاح. فالفقرة ١ من المادة ١١ من ميثاق الأمم  
المتحدة تنص على أن للجمعية العامة أن تنظر في:

”المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم  
التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه  
المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى  
كليهما“.

وتنص المادة ٢٦ على أن:

وتلتزم أوزبكستان التزاماً قويا بالمعاهدات الدولية  
لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، وتؤيد تعزيز  
دور آليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف في هذا المجال.  
وتركز سياستنا الخارجية بشكل كبير على عنصر جديد من  
عناصر الأمن الإقليمي وهو: إنشاء منطقة خالية من السلاح  
النووي في آسيا الوسطى. وتعتمد دول المنطقة في هذا  
المفهوم على ثلاثة عناصر هي: ضمان عدم انتشار الأسلحة  
النووية؛ ومعالجة القضايا البيئية المرتبطة بالأنشطة النووية  
الماضية؛ وضمان الحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض  
سلمية. ويمثل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه  
المنطقة إسهاما فعليا في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار  
النووي، وسيساعد، بصورة خاصة، على تعزيز معاهدة عدم  
الانتشار النووي وعلى التصدي للإرهاب النووي.

ونحيط علما بإسهامات إدارة شؤون نزع السلاح  
ومكتب الشؤون القانونية للأمم المتحدة وبإسهامات الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية في صياغة نص معاهدة لإنشاء منطقة  
خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونناشد مرة  
أخرى البلدان الحائزة للأسلحة النووية العمل مع دول المنطقة  
على اتخاذ موقف موحد بشأن هذه المسألة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا أن يكون عمل  
اللجنة الأولى مغايرا من حيث الجودة لنتائج المؤتمر  
الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار واجتماع قمة عام ٢٠٠٥  
في ما يتعلق بالأمن الدولي ومنع الانتشار ونزع السلاح.  
ونؤمن بأنه ينبغي ألا يسمح للصعوبات التي واجهتها الدول  
الأعضاء في اتخاذ القرارات في المؤتمرات الرئيسية التي انعقدت  
هذه السنة بإعاقة جهود اللجنة الأولى الرامية إلى الوصول إلى  
توافق في الآراء جديد على المسائل المتعلقة بالأمن الدولي.

ويعرب وفد أوزبكستان عن استعداده للتعاون مع  
الأعضاء الآخرين بغية تحقيق النجاح في ذلك المسعى.

والمقبلة من ويلات حرب تستخدم في حوزها أسلحة الدمار الشامل ومن تهديد الإرهاب الإشعاعي والنووي. وفي ذلك الصدد، تلاحظ وفود الجماعة الكاريبية أن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي جرى اعتمادها مؤخرا تسد فجوة هامة في متن القانون الدولي الرامي إلى إنشاء نظام للقانون الجنائي بغية التصدي بشكل كاف للأعمال الإرهابية.

كما أن علينا أن نبذل جهودا أكبر لتنشيط القيادة العالمية في مجال نزع السلاح وتزويدها بالإرادة السياسية والإصرار الضروريين لضمان أن تكون اللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم الانتشار والمؤتمرات الاستعراضية الأخرى، التي تشكل آلياتنا الحاسمة لنزع السلاح، قادرة على الاضطلاع بولايتها بفعالية وكفاءة وتجاوز الطريق المسدود والمأزق الذي تجد أنفسها فيه.

وفي ذلك الصدد، أصيبت وفود الجماعة الكاريبية بخيبة أمل حيال إخفاق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار الذي عقد في أيار/مايو ٢٠٠٥ في إحراز نتائج ملموسة، ونشعر بخيبة الأمل مماثلة حيال إخفاق الاجتماع العام الرفيع المستوى في التصدي للمسألة العالمية الهامة لنزع السلاح والأمن الدولي في نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وقد تكلمنا ما يكفي في هذه القاعات الرسمية. وقيل كل ما يلزم قوله. وينبغي أن نمضي الآن إلى مرحلة تنفيذ القرارات التي اتخذت بشأن توصية اللجنة الأولى. وما زلنا نعيش في عالم غير آمن وما زال يتعين علينا أن نبني عالما خاليا من الخوف. ويقول الأمين العام، في تعليقه الذي نشر في العدد رقم ١، من مطبوعة منتدى نزع السلاح التي يصدرها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح،

”يكون مجلس الأمن مسؤولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها في المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسليح“.

ويمكن للمرء أن يتساءل عن مدى اضطلاع الجمعية العامة، التي تمثل الجهاز الأكثر تمثيلا للمجتمع الدولي، بولايتها في مجال تحديد الأسلحة خلال السنوات الـ ٦٠ الماضية. ولا شك أننا أحرزنا بعض التقدم في تلك الفترة. ففي عام ١٩٥٩، مثلا، أيدت الجمعية العامة، بقرارها ١٣٧٨ (د-١٤)، هدف نزع السلاح العام والكامل الخاضع لرقابة دولية فعالة. ومنذ ذلك الوقت، اتخذنا قرارات عديدة للجمعية العامة، وطلبنا العديد من التقارير، وعقدنا دورات استثنائية كرست لنزع السلاح، وأنشأنا آلية متخصصة للتداول والتفاوض في مجال نزع السلاح.

كما اضطلعت الجمعية العامة بدور مفيد في مطالبة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي بأن تصبح أطرافا في مختلف المعاهدات المتعددة الأطراف مثل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ واتفاقية أوتواو المعنية بالألغام الأرضية المضادة للأفراد؛ والمعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية. وعملت جميع تلك الصكوك المتفق عليها دوليا لنزع السلاح على حماية البشرية من تهديد الإبادة عن طريق الحرب النووية، ومن موت أكثر ألما وبطئا جراء آثار الحرب الكيميائية والبيولوجية، ومن التعرض للتشويه.

ولكن علينا أن نبذل المزيد من الجهود - في الواقع، جهود أكثر بقدر كبير - إذا أريد لنا أن ننقذ الأجيال الحالية

وأخيراً، ترى وفود الجماعة الكاريبية انه لا بد من إنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تسبب المزيد من الموت والتدمير في مختلف الصراعات في جميع أرجاء العالم، وتسبب، في العديد من مجتمعاتنا، مستويات عالية من الجريمة وعدم الأمن الشخصي.

وفي ذلك السياق، كانت وفود الجماعة الكاريبية تفضل اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقب هذه الأسلحة، مما يشكل أساساً قانونياً جيداً للتعاون بين سلطات إنفاذ القانون وغيرها من السلطات في اكتشاف نقطة تحويل تلك الأسلحة من التجارة القانونية إلى التجارة غير المشروعة.

وكل هذه الأهداف يمكن ويجب تحقيقها عن طريق آلية لنزع السلاح متعددة الأطراف تابعة للأمم المتحدة تكون مُصلحةً ومنشّطةً ومعززةً على نحو تام، آلية تسمح لكل جهاز بأن يؤدي دوره على نحو كامل وبألا تحرجه في الاضطلاع بمسؤولياته الثقيلة المصالح الذاتية الوطنية الضيقة لقلّة من الدول. يجب أن نسعى إلى تحقيق توافق الآراء، ولكن يجب ألا يكون توافق الآراء ذريعة لعدم القيام بالعمل. نحن بحاجة إلى أفكار جديدة وخطط ومشاريع محددة واقتراحات متطلعة إلى الأمام، وأيضاً المرونة الضرورية لنتمكن من التوصل إلى حلول توفيقية عن طريق المفاوضات.

والجماعة الكاريبية على استعداد للعمل مع دول أخرى ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة لتحقيق حلول لجميع هذه المسائل. وفي هذا الصدد ترحب وفود الجماعة الكاريبية بالجهود الإقليمية التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتطلع قدماً إلى زيادة التعاون والمساعدة في ميادين متعلقة بتزع السلاح والتنمية في منطقة البحر الكاريبي.

”وبالتالي فإن الحاجة إلى إحراز تقدم في مجال نزع السلاح حاجة شديدة اليوم كما كانت دائماً. وفي الواقع، نظراً للجمع بين التهديدات القديمة والجديدة التي نواجهها، لا يمكن للعالم أن يضمن بشكل آمن مضي نصف قرن آخر بدون إحراز تقدم رئيسي بشأن نزع السلاح“.

وبناء على ذلك، ترى وفود الجماعة الكاريبية أنه لا بد من اتخاذ خطوات عاجلة لتخليص العالم من عشرات الآلاف من الأسلحة النووية الموجودة. وتلك مسؤولية وواجب دولي على الدول الخمس المعلنه الحائزة للأسلحة النووية ينبع من الالتزام القانوني الواضح الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وترى الجماعة الكاريبية أنه لا بد من التمسك العالمي بمعاهدة عدم الانتشار، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذ هذه الصكوك لكي تنفادى خطر وقوع محرقة نووية أو كيميائية أو بيولوجية عن قصد أو بالصدفة ولكي نوقف التحسين النوعي لأسلحة الدمار الشامل. كما أن الجماعة الكاريبية ترى أنه لا بد من إجراء تخفيض كبير في الإنفاق السنوي على الأسلحة، الذي يقدر بما يتجاوز الرقم الفلكي مبلغ تريليون دولار في عام ٢٠٠٤، بينما يكافح البلايين من الناس من أجل البقاء في ظل فقر مدقع حيث يبلغ دخل الفرد في اليوم أقل من دولار واحد.

وترى الجماعة الكاريبية أن النقل البحري للنفايات الإشعاعية لا بد من وقفه، وخاصة على طول ممرات البحر الكاريبي، إذ أن تلك الممارسة تمثل تهديداً إضافياً للتعرض المتأصل بالفعل لتلك المناطق للصدمات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، يجب إنشاء نظام فعال للمسؤولية والتعويض.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبتقوية الثقة المتبادلة. وعشية الدورة الستين لإنشاء الأمم المتحدة، لتنفيذ ولاية ميثاق الجمعية العامة في ميدان نزع السلاح وتنظيم الأسلحة حتى نستطيع أن نعيش في عالم أكثر سلاما واستقرارا وأمنا وأن نورث الأجيال المقبلة عالما كهذا. دعونا نلزم أنفسنا بأن نعطي فوراً اتجاهها ومعنى جديدين لعملنا عن طريق الاستعمال إلى الحد الأقصى للفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالإعداد لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح وعن طريق أن يضمن في تلك العملية جدول أعمال مجدد ومنشط ودينامي يرمي إلى التوصل إلى أفكار مشتركة جديدة بشأن نزع السلاح والتحقق من عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وغيرها من المسائل الأمنية الدولية.

ومن سوء الحظ أن قائمة الأشياء التي لم يقم بها بعد للقضاء على التهديد النووي لا تصبح أقصر. ولا يزال حظر إنتاج المواد الانشطارية لإنتاج أسلحة نووية أو أجهزة نووية أخرى أحد البنود الهامة من جدول الأعمال. ومؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى الشروع في المفاوضات بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

دعوني أعرب عن الأمل في أن يولد المؤتمر الذي عقد مؤخراً بشأن تيسير بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية زخماً سياسياً جديداً لعملية التصديق على تلك المعاهدة. ونرى أن الحل الفعال للمشاكل المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الموجودة وإمكانية استحداث أنواع جديدة من تلك الأسلحة يشكل إحدى المهام الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة واللجنة الأولى. والطريق من استحداث أسلحة الدمار الشامل إلى إدراك التهديد الذي تشكله للسلام ثم إنشاء آليات عامة ودولية فعالة للرصد طريق طويل وشاق. وتكلفة هذا المشوار عالية جداً: الفقد الكبير للحياة البشرية؛ وتحويل الموارد الاقتصادية عن التنمية؛ وسنوات الجهود الدولي لتحسين الحالة والتحكم بأسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها. وفي هذا الصدد ستقدم بيلاروس مشروع قرار بعنوان "حظر استحداث وصناعة أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من تلك الأسلحة" لتتظر اللجنة الأولى فيه. ونأمل في تأييد

لذلك دعونا نكرس أنفسنا مجدداً، بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، لتنفيذ ولاية ميثاق الجمعية العامة في ميدان نزع السلاح وتنظيم الأسلحة حتى نستطيع أن نعيش في عالم أكثر سلاماً واستقراراً وأمناً وأن نورث الأجيال المقبلة عالماً كهذا. دعونا نلزم أنفسنا بأن نعطي فوراً اتجاهها ومعنى جديدين لعملنا عن طريق الاستعمال إلى الحد الأقصى للفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالإعداد لعقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح وعن طريق أن يضمن في تلك العملية جدول أعمال مجدد ومنشط ودينامي يرمي إلى التوصل إلى أفكار مشتركة جديدة بشأن نزع السلاح والتحقق من عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وغيرها من المسائل الأمنية الدولية.

**السيد يوشكيفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية):**

باسم وفد جمهورية بيلاروس دعوني أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ويمكنكم التعويل على دعمنا وتعاوننا في عملكم.

هذه السنة لا تزال قدرة النظام الأمني الدولي - الذي تطور جنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة - على التحمل محل اختبار، وأصبح أداءه حجة أخرى تُقدّم تأييداً للحاجة إلى الإصلاح. إن الظواهر التي سميناها مؤخراً بحذر "الاتجاهات السلبية الناشئة" في اللغة الدبلوماسية تصير حقائق واقعة معترفاً بها. وإحدى هذه الحقائق زيادة الخلافات فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. مرة أخرى أثبت المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٥ لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الافتقار إلى آراء وُهَج مشتركة في تناول عدم الانتشار النووي.

وأثبتت بيلاروس عملياً اهتمامها بتقوية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وبتعزيز دور

وأيضاً لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الأمن الإقليمي. ولهذا المنظمة مركز المراقب في الجمعية العامة. خلال السنة الماضية قامت المنظمة بعملية مشتركة لمكافحة استعمال المخدرات ونسقت الجهود بشأن تطوير أفغانستان بعد انتهاء الصراع، وتقوم المنظمة بتوحيد قدرة حفظ السلام التي تمتلكها.

وأحد الأهداف الذي يشغل الأولوية لسياسة بيلاروس الخارجية هو وضع تدابير بناء الثقة الإقليمية والثنائية والتعاون الفعال مع الدول المجاورة ابتغاء إنشاء حزام من حسن الجوار والأمن. وفي نفس الوقت نفهم أن القوة التدميرية لأسلحة الدمار الشامل ووجود منظومات أسلحة تقليدية متطورة وإمكانية الوصول العام تقريباً إلى الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تعني أن النهج الإقليمي هام ولكن يجب أن ينظر إليه في المقام الأول باعتباره مكوناً من النهج العالمي.

ونرى أن نوع النهج العالمي والعام ذلك كان أساس الإعلان الوزاري الذي أصدرته بشأن نزع السلاح البلدان السبعة (A/60/415، المرفق). ونأسف لأن أحكام الإعلان لم تحظ بالاعتراف العام في الأمم المتحدة.

ونحن متأكدون أن اللجنة الأولى ستواصل كونها محفلاً فعالاً من محافل الأمم المتحدة في ميدان الأمن الدولي ونزع السلاح وعدم الانتشار. لديها جدول طامح بالأعمال وهي قادرة على اتخاذ قرارات محددة لمصلحة المجتمع الدولي برمته.

ختاماً، أتمنى لجميع أعضاء اللجنة دورة ناجحة وبناءة.

**السيد دوث (أستراليا)** (تكلم بالانكليزية): إن الوفد الأسترالي يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة. أفترض أن ذلك شيء مماثل لسيف ذي حدين بالنسبة

الأعضاء ونطلب من الوفود المعنية النظر في أن تصبح مشاركة في تقديمه.

وتوجد بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم، ويزداد بعضها توتراً. وفي هذه البؤر ليس من النادر جعل القوة فوق القانون. وتودي على نحو دائم الأسلحة والألغام التقليدية بحياة ضحايا جدد. ونحن على اقتناع بان الطريق المضمون الوحيد لحل هذه المشاكل هو طريق النهج المتعدد الأطراف الذي يتطلب بذل جهود مشتركة من جانب المجتمع الدولي برمته. ويعلق بلدنا أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويرحب بالاعتماد في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لمشروع صك سياسي بشأن وسم وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. تعكس تلك الوثيقة النهج المتغيرة التي تتخذها الدول وقدراتها المالية والتقنية المتغيرة فيما يتعلق بتنفيذ أحكامها.

وما تزال بيلاروس تدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ونحن نتمثل تماماً للالتزاماتنا بمقتضى تلك الاتفاقية. وفي هذا الصدد نود أن نشكر الدول والمنظمات التي تقوم بمساعدة بيلاروس على حل مسائل متعلقة بتدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد.

واليوم، في ظل خلفية النقد الموجه إلى الأمم المتحدة، وهي منظمة تجسد النهج المتعدد الأطراف والعالمي لحل مسائل السلام والأمن، تتطلع دول كثيرة إلى التحالفات والمنظمات العسكرية والسياسية الإقليمية ودون الإقليمية لضمان أمنها. تعتقد بيلاروس أن النهج الإقليمي حيال الأمن مهم وضروري. هذه السنة أتاحت لبلدنا فرصة إظهار رؤيته لكيفية حل مسائل الأمن الدولي خلال رئاسة منتدى التعاون الأمني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

الدمار الشامل ونزع السلاح. في مؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا شاركت أستراليا في المبادرة النرويجية بتشجيع التوصل إلى نتائج بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. ومع ذلك فإن إحباطات هذه السنة أكدت على أهمية اتخاذ تدابير براغماتية لتكميل الجهود المتعددة الأطراف الأكبر. ولهذا السبب فإن أستراليا تنخرط انخراطا تاما، مع أكثر من ستين بلدا آخر، في مبادرة الأمن المتعلقة بالانتشار من أجل تعطيل وردع عمليات الشحن غير المشروعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وبوصفنا رئيسا لمجموعة أستراليا - التي هي الآن في سنتها العشرين - نعمل لضمان فعالية ضوابط التصدير على العناصر الكيميائية والبيولوجية ابتغاء منع إساءة استعمالها.

لدى اللجنة فرصة اتباع مثال هذه المبادرات العملية. وفي الواقع أن اتخاذ القرار ٩٠/٥٩ بتوافق الآراء في السنة الماضية بمنع النقل غير المشروع واستعمال نظم الدفاع الجوي المحمولة بيّن أن في مقدور اللجنة أن تستجيب للشواغل الأمنية المعاصرة. وسنعيد في هذه السنة عرض مشروع قرار بشأن نظم الدفاع الجوي المحمولة.

وبينما تنفذ اللجنة الإصلاحات المتفق عليها في السنة الماضية ينبغي لنا أن نركز على الجهود العملية التي يمكننا أن نبذلها لتعزيز الأمن الدولي. ونادت أستراليا منذ وقت طويل باتخاذ تدابير من قبيل البروتوكول الإضافي النموذجي وإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومدونة لاهاي لقواعد السلوك بوصفها خطوات عملية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. في الشهر المنصرم في نيويورك أظهرنا، بوصفنا رئيسا للمؤتمر المعني بالمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التزامنا ببدء سريان هذه المعاهدة. ونحن نؤيد الجهود الدولية - بما في ذلك اعتماد صك للوسم والتعقب والعمل على إبرام معاهدة متعلقة بتجارة الأسلحة - لكبح الانتشار غير المسيطر عليه

إليكم. ولكنني أحب دوما أن يكون لي أصدقاء يشغلون مناصب عالية، وبالتالي فإنني مسرور برؤية صديق طيب في ذلك المنصب. ويمكنني أن أطمئنكم أننا شديدا نطلع قدما إلى العمل الوثيق معكم خلال الأسابيع القادمة.

وسيكون من الخطأ لو لم أبدأ بالإعراب عن أعمق موااساتنا لحكومة وشعب إندونيسيا - كما فعلنا فيما يتعلق بأمكان أخرى كثيرة - على الهجمات الإرهابية في بالي خلال نهاية الأسبوع، وهي الهجمات التي أودت بحياة عدد من الأستراليين أيضا. هذه الأحداث الفظيعة تذكرة باستمرار التهديد الذي يضعه الإرهاب أمامنا جميعا.

قبل سنة تطلعنا قدما إلى فرصتين رئيسيتين - المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر القمة الذي عقده الأمم المتحدة قبل وقت قصير - لجعل عالمنا أكثر أمنا عن طريق العمل على عدم الانتشار ونزع السلاح. بيد أن اليوم أعتقد أنه يتعين علينا أن نعترف بأن المجتمع الدولي أضع هاتين الفرصتين. والفشل في تعزيز الجهود ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل مبعث قلق خاص، بالنظر إلى أننا نعرف أن الإرهابيين يرغبون في حيازة واستعمال أسلحة كهذه. ينبغي لنا أن نوضح موقفنا تمام الوضوح: العمليات المتعددة الأطراف لا يمكنها أن تبدد الفرص بهذه الطريقة وأن تبقى خيارا حيويا لمعالجة التهديدات الأمنية المعاصرة. وما في كفة الميزان أهم من أن يكون خاضعا لتسجيل النقاط واتخاذ المواقف على المستوى السياسي.

تؤيد أستراليا اتخاذ نهج متعددة الأطراف قوية حيال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح؛ فعلنا ذلك دوما وسنواصل فعل ذلك. والمعاهدات من قبيل معاهدة عدم الانتشار والتدابير من قبيل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أساسية بالنسبة إلى قواعد عدم انتشار أسلحة

الرئيسية الأخرى التي يمكن أن تكيف فتصبح أسلحة للدمار الشامل.

واليوم، بعد ذلك بستين سنة، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا عن السبب في أن توافق الآراء السابق على نزع السلاح المتعدد الأطراف وتحديد الأسلحة أصبح الآن يتعرض للخطر الكبير لدرجة أنه تعذر التوصل إلى أي اتفاق حتى على إيراد فقرات قليلة في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر. لقد كان الأمين العام كوفي عنان على صواب حينما ذكرنا بأن التحدي الأكبر الذي يمثل أمانا وفشلنا الأكبر هما عجزنا عن الاتفاق على عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

إننا نشاطر الكثيرين استياءهم القوي من عجز المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو ٢٠٠٥ عن اعتماد تدابير ملموسة تهدف إلى إزالة كل الأسلحة النووية. ومنذ وقت طويل لا تزال المؤسسات المتعددة الأطراف التابعة لهيئة نزع السلاح والمؤتمر نزع السلاح تعاني من مأزق، وغير قادرة على الاتفاق على برنامج للعمل. ولذلك تقع على عاتق اللجنة الأولى مسؤولية خاصة عن النهوض بالحوار والانخراط البناء وعن مدّ الجسور صوب العودة في النهاية إلى المفاوضات المتعددة الأطراف من أجل قضية نزع السلاح العظيمة.

ولا يزال الإرهاب العالمي أحد الشواغل الأقوى لدى رؤساء الدول والحكومات الذين خاطبوا الاجتماع العام الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر. وبلدي، سري لانكا، يواجه تحديا خاصا في التصدي لمجموعة متمردة بينما ننخرط في عملية للسلام. ورئيسة بلدي، شانديريكا كوماراتونغا، دعت الأمم المتحدة إلى تشجيع آليات ترمي إلى دعم الدول الملتزمة التزاما حقيقيا بالديمقراطية وبعمليات السلام وإلى فرض جزاءات على مجموعات إرهابية تقوم بتفويضها.

للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويسرني أن أسمع إشارة كثير من الوفود أيضا إلى هذه الجهود.

سيعمل الوفد الأسترالي على نحو بناء معكم، السيد الرئيس، ومع آخرين في دراسة هذه المسائل وغيرها في مناقشة المواضيع. ونأمل في أن نستطيع بالقيام بذلك مساعدة اللجنة في أن تصبح أداة أكثر فعالية للنهوض بالتدابير العملية لمعالجة التهديدات الناشئة والقائمة للأمن الدولي.

**السيدة فيرناندو (سري لانكا) تكلمت**

بالانكليزية): أود أن أعرب عن تهاني وفد بلدي المخلصة لكم، السيد الرئيس، بوصفكم ممثلا متميزا لآسيا، وللأعضاء الآخرين في المكتب على انتخابكم. وأطمئنكم، سيدي، على دعمنا التام لكم وأنتم تواصلون عمل سلفكم من أجل تنشيط اللجنة الأولى عن طريق المناقشة المتفاعلة الرامية إلى التوصل إلى قدر أكبر من الإنتاج. ودعوني أثنى، متبعا تقاليدنا، على الموظفين في الأمانة العامة، السيد نوبوياسو آبي، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، وأعضاء أفرقتة في نيويورك وجنيف على تفانيهم الذي لا يُقدَّر بثمن لقضية نزع السلاح المتعدد الأطراف حتى في وجه حالة مالية متقلقة.

وفي هذه الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة من الطبيعي تذكّر الحالة الأمنية العالمية القائمة التي ولدت الأمم المتحدة في ظلها: الحرب العالمية المدمرة التي أطلق عنانها في أوروبا والتي انتهت في آسيا بنتائج لا تقل ترويعا. لقد صيغ ميثاق الأمم المتحدة واعتمد قبل قذف هيروشيما وناغاساكي بالقنابل. بيد أن القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع في دورتها الأولى التي عقدتها في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ - القرار ١ (الدورة الأولى) - دعا إلى إزالة كل الأسلحة النووية وكل الأسلحة

الأكبر للشعوب في صراعات اليوم ومناطق الحروب المستعرة. ولذلك، نرحب بالتقدم المطرد الذي أحرز هذا العام في سبيل إبرام صك بشأن وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعبئها وصولاً إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦. وكان موقفنا الثابت منذ فترة طويلة هو أن توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ينبغي أن يقتصر على الحكومات أو الكيانات المصرح لها بذلك والمعترف بها دولياً من أجل منع نقلها بطرق غير مشروعة إلى أيدي الإرهابيين والأطراف الفاعلة غير الحكومية.

وتعكف سري لانكا بنشاط على عملية التنفيذ الوطنية لبرنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالأسلحة الصغيرة منذ اعتماده في عام ٢٠٠١. وقد تم إنشاء لجنة وطنية، وستكون إحدى مهماتها الأولى هذا العام إجراء مسح بهدف الإسهام في وضع خطة عمل وطنية شاملة لمعالجة جميع جوانب مسألة انتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في البلد.

وقدمت سري لانكا أيضاً تقريرين خلال الاجتماعين الأخيرين من اجتماعات الدول التي تتعقد مرة كل عامين بشأن تنفيذ برنامج العمل، وذلك في العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى إدارتي شؤون نزع السلاح، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية على ما قدمته من مساعدات. وستستضيف سري لانكا في وقت لاحق من هذا العام اجتماعاً دولياً بشأن نقل الأسلحة الصغيرة، وذلك بالتعاون مع حكومة المملكة المتحدة.

وخلال مؤتمر نزع السلاح المتعقد هذا العام استمرت الدول بالتعبير عن تأييدها - ويأتي هذا التعبير على أعلى المستويات بصورة آخذة في الازدياد - لدور المؤتمر

وذكرت المجتمع الدولي بأنه إذا لم يتم فعل ذلك لأدى ذلك إلى تأكل مصداقية جهود صنع السلام ونتائج عمل دام سنين لتدوين الإجراءات القانونية الدولية وغيرها ضد الإرهاب.

وفي هذا السياق رحبت سري لانكا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن أسلحة الدمار الشامل والجهات الفاعلة من غير الدول. وقدمنا تقريرنا الوطني الأول في أيار/مايو من هذه السنة وسنواصل العمل عن كثب مع اللجنة المنشأة لرصد تنفيذ ذلك القرار الهام. وبالإضافة إلى ذلك سنضع قريباً تشريعاً وطنياً شاملاً لبدء سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي سري لانكا طرف فيها.

إن مجرد مسألتين من بين مسائل نزع السلاح - الألغام الأرضية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - قد وجدنا انعكاساً لهما في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى، المنعقد في أيلول/سبتمبر، وذلك نظراً لتوافق الآراء القائم لاعتبارات إنسانية.

ومنذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في شباط/فبراير ٢٠٠٢، شرعت حكومة سري لانكا في تنفيذ برنامج شامل للإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام بهدف جعل سري لانكا خالية من الألغام بحلول عام ٢٠٠٦. وقد اتخذت في العام الماضي خطوة هامة، حيث انضمت سري لانكا إلى الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة، بما في ذلك البروتوكولات المعدلة، الثاني، والثالث والرابع. واتخذت خطوة إضافية في حزيران/يونيه من هذا العام، عندما قدمت سري لانكا تقريراً اختيارياً وفقاً للمادة السابعة من اتفاقية أوتاوا الخاصة بالألغام الأرضية. وهاتان خطوتان أوليتان ولكنهما هامتان نحو تحقيق الهدف النهائي وهو الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا، التي تلتزم بها سري لانكا من حيث المبدأ.

وبينما تشكل أسلحة الدمار الشامل وانتشارها تهديداً دائماً للبشرية، فإن الأسلحة الصغيرة تمثل التهديد

التهاني إليكم على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى، وكذلك إلى أعضاء المكتب الآخرين.

لقد شهد العام المنصرم أزمة متعاضمة في جهودنا الرامية الى التعامل الفعال مع المسائل المتصلة بتحديد الأسلحة، ونزع السلاح والأمن الدولي. إن المصالح الذاتية الضيقة والأحادية المتفاقمة قد أضعفت المحفل المتعددة الأطراف التي أنشئت خصيصا للتعامل مع هذه المسائل.

ويتشاطر وفدي الشعور بالإحباط العميق بسبب فشل مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو الماضي في اعتماد أية توصيات موضوعية من شأنها أن تظهر الالتزام القاطع بأركان المعاهدة الثلاثة، وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولم يكن خافيا علينا أن تلك كانت المرة الأولى في تاريخ معاهدة عدم الانتشار التي عجز فيها المؤتمر الاستعراضي عن التقدم منذ البداية في الجدل حول جدول الأعمال وبرامج العمل للجانة الرئيسية.

وقد اقترن مع تلك التطورات المزعجة إغفال الوثيقة التاريخية المعتمدة في ختام الاجتماع العام الرفيع المستوى، المنعقد في الشهر الماضي، لأية إشارة إلى عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ويشاطر وفدي وصف الأمين العام لذلك الإغفال بأنه يتعذر إيجاد عذر له، ويشاطره رأيه بأن أسلحة الدمار الشامل تشكل أكبر خطر يهددنا جميعا.

ومن الجدير بالذكر أن الدول الحائزة للأسلحة النووية رفضت خلال اجتماع قمة الأمم المتحدة الأخير الإشارة، في الوثيقة الختامية، إلى أية التزامات بنزع السلاح النووي وفقا لمعاهدة عدم الانتشار، تماما كما فعلت خلال المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم

بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. واستمرت الوفود بالعمل الحثيث لإيجاد حل يسمح لها بالعودة إلى الأعمال الموضوعية، بينما عبرت غالبية الوفود من جديد عن دعمها لبرنامج عمل شامل ومتوازن يستند إلى جدول الأعمال.

وقد سر وفدي أن يلاحظ خلال هذا العام تزايد عدد الوفود التي عبرت عن تأييدها لإعادة إنشاء لجنة مخصصة ضمن مؤتمر نزع السلاح بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

واسمحوا لي بالتذكير بأن وفدي ووفد مصر قدما معاً، خلال السنوات القليلة الماضية، مشروع قرار إلى اللجنة الأولى بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يدعو إلى العودة إلى بدء المفاوضات المتوقفة وإلى بناء تدايير الثقة بشأن الأمن في الفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن. ويعتبر التأييد المتعاضم لمشروع قرارنا هذا على مدى الأعوام الماضية تطورا هاما. إن المبادرات الأخيرة التي اتخذتها حكومات روسيا، والصين، وكندا في جنيف، على هامش مؤتمر نزع السلاح في جنيف، لإجراء المزيد من الدراسة لمسائل الأمن في الفضاء الخارجي قد تمخضت عن دراسة أكثر عمقا للنظام القانوني الدولي لحماية حرمة الفضاء الخارجي كميراث مشترك للبشرية.

وتمشيا مع التفاهم في هذه اللجنة حول وجوب كون البيانات العامة موجزة ومركزة، فقد اقتصر بياننا في هذه المرة على عدد محدود من مجالات الأولوية. ولكننا نتطلع إلى المشاركة النشطة في الاجتماعات التفاعلية بشأن بنود محددة في جدول الأعمال.

**السيدة أسما دي (إندونيسيا)** (تكلمت بالانكليزية):

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في تقديم

الصادر عن مؤتمر القمة متميزا بالاستشراف العملي والمستقبلي وسيكون بمثابة الجسر الواصل بين القارتين.

ويتميز بأهمية خاصة التزام الشراكة بتعددية الأطراف وبدور الأمم المتحدة المركزي في الشؤون العالمية.

وهكذا، فإن الأمر يبرز أهمية الحوار بين الدول لتناول المسائل ذات الاهتمام المشترك مثل الصراعات المسلحة، والجريمة عبر الحدود الوطنية، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل.

وبالمثل، شاركت إندونيسيا في البيان الوزاري الصادر عن الدول السبع بمبادرة من النرويج (A/60/415، المرفق). والجلي أن المقصود من تلك المبادرة، وهي نتاج مختلف المناطق وتمثل آراء متنوعة، التوصل إلى سبيل عملي للتقدم من أجل إنهاء حالة الجمود الراهنة في ما يتعلق بالجهود العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح.

وإزاء تلك الخلفية، كانت مشكلة عدم الامتثال لمعاهدات تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، على الصعيد العالمي عويصة للغاية. وقد أدت مشكلتنا عدم الامتثال للالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعجز الدول الحائزة للأسلحة النووية عن اتخاذ خطوات عملية يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها للقضاء على ترساناتها، إلى وجود أزمة ثقة في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ليست هناك مسألة توضّح الأزمة التي تحيط بمعاهدة عدم الانتشار بشكل لا لبس فيه مثل المصير الذي آلت إليه معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تقترب من العالمية، بتوقيع ١٧٦ دولة وبتصديق ١٢٥ دولة عليها، فإنها لا تزال تعاني من الوهن بسبب رفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية الانضمام إلى المعاهدة. ويتعارض ذلك مع الاحتام

الانتشار. وقد فتح ذلك الباب أمام دول أخرى للدخول في ساحة المفاوضات على الوثيقة مقدمة تعديلاتها واعتراضاتها.

ومن وجهة نظر وفدي - وأعتقد أنها وجهة نظر وفود عديدة - فإن هذه التطورات ستجعل من الأصعب كسر الجمود القائم في ميدان تحديد الأسلحة، ونزع السلاح وعدم الانتشار. والأسوأ من ذلك، أن هذه التطورات ستجعل أكثر صعوبة مهمة إقناع الدول الأخرى بالتخلي عن خيارها النووية طالما أصرت الدول الحائزة للأسلحة النووية على المحافظة على أسلحتها وحتى تحسينها.

وينبغي لنا أن نضيف إلى قائمة التطورات التي تبعث على التشاؤم قلقنا بشأن الطريق المسدود في مؤتمر نزع السلاح، والانقسام في اللجنة الأولى، وحالة الجمود في هيئة نزع السلاح، وجميعها ناتجة بشكل أساسي عن غياب الإرادة السياسية، وخاصة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن كل هذه التطورات مجتمعة قد خلقت أزمة خطيرة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. ومنذ فترة قصيرة، حذرنا الأمين العام من الصدا الذي قد يصيب آلية الدبلوماسية بشأن نزع السلاح وأكد على الحاجة إلى بذل جهود حثيثة لحل الخلافات القائمة بشأن المسائل الأساسية في جدول أعمال نزع السلاح تحت إشراف أطراف متعددة. ولذلك، ينبغي لنا أن نستمر في بذل الجهود لحشد الدعم وتحقيق توافق جديد في الآراء لاتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن هذه المسائل الأساسية.

وكجزء من عملية التصدي لتحديات انعدام الأمن والاستقرار، بدأت إندونيسيا مهمة بناء التعاون عبر المحيط الهندي. وقد أضفى مؤتمر القمة الآسيوي - الأفريقي، المنعقد في جاكرتا في نيسان/أبريل الماضي، صفة رسمية على مختلف قنوات هذا التعاون. وكان إعلان الشراكة الاستراتيجية

وبالنسبة إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية، سنواصل، بصفتنا دولة طرفا في معاهدة بانكوك، السعي لتقيّد الدول الحائزة للأسلحة النووية بروتوكولها، تلك الدول التي يُعدّ تعاونها، في ما يتصل بالمنطقة واعترافها بها ودعمها لها، شرطا أساسيا ولا غنى عنه لضمان فعاليتها. وما زلنا نأمل أن تُحلّ المسائل المعلقة على وجه الاستعجال، مما يعزز الأمن الإقليمي ويمنع الانتشار وينهض بقضية نزع السلاح النووي.

وبتقاسم الأهداف والطموحات المشتركة، أصبح نصف الكرة الجنوبي برمته منطقة شاسعة خالية من الأسلحة النووية، بقيام ما يزيد على ١٠٠ دولة بالعمل معاً - عن طريق المعاهدات الإقليمية وبروتوكولاتها - من أجل حظر الأسلحة النووية في مناطقها. وفي ذلك السياق، يعرب وفدي عن اغتباطه لملاحظة ما أحرزته دول وسط آسيا الخمس من تقدم كبير تجاه إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونأمل أن تؤدي المساعي المستمرة إلى تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ونحث أيضا جميع الأطراف المهتمة بالأمر مباشرة على أن تنظر بجدية في اتخاذ الخطوات العملية والعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وبخصوص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نعرب عن ترحيبنا بإعلان المبادئ الموقع في الشهر الماضي أثناء المحادثات السادسة، الذي يمكن أن يؤدي إلى حل دبلوماسي وسلمي، بما في ذلك انضمام هذه الدولة من جديد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واستقبال مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن الموقف الثابت لوفدي يتمثل في أن السعي للتوصل إلى تسوية سلمية لهذه المشكلة المعقدة من خلال الحوار أمر أساسي لا غنى عنه لضمان السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا، وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

الناجح لأعمال المؤتمر الرابع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في الشهر المنصرم.

إن عملية إجراء مفاوضات بدون شروط بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها وتركز الانتباه على المخزونات القائمة والإنتاج المستقبلي للمواد التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة - سواء في المجال المدني أو العسكري - تحظى بأهمية كبيرة. كما أن الحاجة الملحة إلى توفير حماية أشد صرامة للمواد الانشطارية تلفت الانتباه إلى ضرورة الاحتتام الناجح لهذه المفاوضات بدون مزيد من التأخير.

وكما هو معترف به عالميا، لا يزال يجيق بعالم اليوم الخطر الناتج عن الوجود المستمر والنمو الذي لا هوادة فيه للترسانات النووية. والرد الوحيد الموثوق به على هذا التهديد يتمثل في القضاء الكامل على تلك الترسانات. وفي ذلك الصدد، أصبح من الضروري وجود ضمانات أمنية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، في إطار اتفاقية دولية ملزمة قانونا بدون شروط أو ثغر.

وفي ما يتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي أن نسعى لتعزيز دورها في مساعدة البلدان النامية على كفالة الحصول، بدون عراقيل، على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نضمن عدم تحويل المواد النووية، والتصدي للقلق المتزايد المتمثل في انتشار المواد النووية وتوفير المساعدة والتكنولوجيا المتصلة بها عن طريق مصادر سرية، بالإضافة إلى الشعور الواسع النطاق بالجزع إزاء إمكانية حدوث إرهاب نووي واحتمال خفض العتبة النووية. واستجابة لتلك الحقائق القاهرة، نهيّب بجميع الدول أن تعمل على زيادة تعزيز نظام الضمانات المتكامل والشامل التابع للوكالة وأن تضمن مزيدا من الالتزام بروتوكولاته الإضافية.

عدد من القضايا ذات الصلة، ولا سيما طرائق تعزيز التعاون الدولي في هذا المضمار.

أخيراً، من المعترف به حالياً بشكل كبير أن تقوم اللجنة الأولى، وفقاً للولاية الواردة في أحكام القرار ٩٥/٥٩، بترشيد أساليب عملها لزيادة تسهيل مساعيها التي تهدف إلى معالجة قضايا نزع السلاح والأمن. ونوافق على أنه يجب على اللجنة أن تمنع النظر في إجراءاتها حتى يمكن تشكيل هذا المنتدى بصورة أفضل للتعامل مع تلك القضايا بطريقة بناءة وشاملة بشكل أكبر. ومع ذلك، ينبغي ألا يشمل هذا النهج الجوانب الإجرائية فحسب، بل أيضاً المسائل الموضوعية في سياق الدورة الاستثنائية الرابعة لنزع السلاح. وذلك يضمن التوصل إلى حل شامل وطويل الأجل لمسائل نزع السلاح والأمن تحت رعاية متعددة الأطراف.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة الهامة الستين للجمعية العامة. كما أعتنم هذه الفرصة لكي أهنئ السفير ألفونسو دي ألبا على قيادته الفعالة للجنة خلال الدورة التاسعة والخمسين.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

سوف أتطرق في بياني إلى ثلاثة مواضيع شاملة وهي: البيئة الأمنية العالمية، والأمن الإقليمي، والتحديات المؤسسية.

إن بنية الأمن العالمي في حالة من التغير المستمر. وهناك تباينات واضحة تتعلق بالمنظورات والنهج والطرائق التي تتبعها الدول الأعضاء في تناولها نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

ولا يمكننا أن نموه حقيقة أن المفاوضات بشأن هذه المسائل انقطعت في مؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥، مما أدى

لعدة سنوات ولأسباب وجيهة، صوتت أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء لصالح عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة تُكرّس لنزع السلاح. إن الوثيقة الوحيدة التي تغطي بتوافق الآراء هي الوثيقة الختامية (القرار د١ - ٢/١٠) التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الأولى لنزع السلاح، في عام ١٩٧٨. ومنذ ذلك الوقت، عُقد العديد من المؤتمرات الدولية حول قضايا ذات اهتمامات ومصالح عالمية، واتخذت قرارات مهّدت الطريق أمام الحلول المتعددة الأطراف. وما زال يتعين على نزع السلاح أن يتبوأ مكانه في تلك العملية الجارية.

وفي رأي وفدي، أن عقد الدورة الاستثنائية الرابعة لنزع السلاح هو البديل الوحيد الممكن تطبيقه لمواجهة محتنا الجماعية. فالدورة تتيح فرصاً قيمة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف حول تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وقد يترتب عليها إمكانات ضخمة ليس بالنسبة لتعزيز برنامج نزع السلاح فحسب، بل أيضاً لاستعراض آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وفي ما يتصل بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نرحب باعتماد مشروع صك دولي ينظم وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعقبها، بوصفه إنجازاً هاماً للجهود التي نبذلها لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الاجتماع الثاني للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، المعقود في تموز/يوليه الماضي، كان من الواضح أن الدول الأعضاء حققت تقدماً ملحوظاً، على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، في التصدي لآفة تلك التجارة غير المشروعة، وأنها أدركت ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في برنامج العمل. وإننا نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الأول المتعلق ببرنامج العمل، المزمع عقده في العام القادم، لمعالجة ومتابعة

التراعات والصراعات مع دول أقوى والتميز في تطبيق القواعد والقوانين الدولية.

ومن الطبيعي أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ينطوي على الخطر. يمكنه أن يضاعف التهديد باستعمال هذه الأسلحة. ولكن لا يمكن احتواء الانتشار إلا إذا رافق ذلك الاحتواء جهد مواز لتحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل. التمييز والامتلاك غير المتماثل لأسلحة الدمار الشامل لا يشكلان وصفا لعدم الانتشار أو الاستقرار الإقليمي أو العالمي. كما أن القيود على التكنولوجيا ليست حلا دائما ما لم تعالج الدوافع إلى الانتشار.

ومن الطبيعي أنه يجب علينا أن نحاطب التهديد الجديد، تهديد حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. وأيضا لا يمكن لذلك الجهد أن ينجح إلا باتخاذ تدابير جماعية تعاونية، وليس عن طريق الإكراه والتمييز.

وإذا تم التوصل إلى توافق جديد في الآراء على الأمن فينبغي لذلك التوافق أن يأخذ في الاعتبار الحاجة إلى تناول التحديات العالمية القائمة والناشئة للأمن الإقليمي والدولي. ويمكن تحقيق هذا الهدف عن طريق مؤتمر نزع السلاح أو عن طريق عقد دورة استثنائية لهيئة نزع السلاح.

وفي ميدان نزع السلاح النووي من الأساسي أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات صادقة ضمن إطار زمني معقول لإعادة الإعلان عن شرعية المساومة على نزع السلاح وعدم الانتشار والاستعادة توازن حقيقي بين المسألتين.

وعلى الرغم من أن باكستان تؤيد أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فإنها دولة حائزة للأسلحة النووية. وباكستان على استعداد لمواصلة العمل وفقا للالتزامات التي تلتزم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية بمقتضى المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم انتشار

إلى أماكن فارغة في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة (القرار ١/٦٠). وتوافق الآراء على نزع السلاح وعدم الانتشار قد تأكل وأصبحت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف بالضعف الشديد. وذلك يمهد الطريق لاتخاذ نهج أحادية أو تمييزية وقسرية.

وعدم التوصل إلى اتفاق على نزع السلاح وعدم الانتشار في مؤتمر القمة يعكس الخلافات العميقة فيما بين الدول الأعضاء ويعرض للخطر السلام والاستقرار، بخاصة في مناطق التوتر. وفي ظل هذه الخلفية قال الرئيس الجنرال بارفيز مشرف، في خطابه أمام الجمعية العامة في ١٤ أيلول/سبتمبر، "... علينا أن نطور توافقا جديدا في الآراء لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار" (A/60/PV.4، ص ٢٥). ويجب أن يشجع ذلك عن طريق المشاورات والاتفاق بين جميع الدول الأعضاء، وليس بعض الدول الأعضاء المختارة لنفسها فقط، حتى لو صدقت نيتها.

وفي بناء توافق الآراء لا يمكننا إلا أن نبدأ من الفرضية الأساسية للميثاق بأن الأمن هو حق كل دولة. واعتمد إعلان الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، الذي هو جزء من وثيقة أكبر (القرار د١-١٠/٢، الجزء الثاني) مبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول. في عالمنا المتكافل يمكن لهذا الأمن أن يُشجع على أفضل وجه على نحو جماعي، أي على نحو متعدد الأطراف، وليس بوسائل وطنية أو ضمن مجموعات مقيدة، بقطع النظر عن مدى قوتها.

للهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار الحقيقيين يجب علينا أن نعالج الدوافع التي تدفع الدول إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. وهذه الدوافع تتضمن التهديدات المتصورة من قوى تقليدية أو غير تقليدية متفوقة، ووجود

منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في إطار لجنة مخصصة تابعة لمؤتمر نزع السلاح.

ونشاطات القلق العالمي من انتشار القذائف التسيارية المطلق العنان. ولدرء ذلك ندعو إلى بذل جهود معززة للقيام عن طريق المفاوضات العامة، ضمن منظومة الأمم المتحدة، بإبرام معاهدة شاملة وغير تمييزية وشاملة لجميع جوانب القذائف.

ونظام حظر الأسلحة الكيميائية، الذي تشرف عليه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مثال على نجاح تعددية الأطراف. بيد أنه يجب علينا أن نسرع بتدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها وأن نعالج شواغل البيئة والسلامة ذات الصلة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ينبغي لنا أن نتطلع مستقبلاً إلى المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٦ وما بعدها من أجل بذل جهود مجددة لإقامة نظام يمكنه أن يضمن الامتثال والتحقق من جانب جميع الدول الأعضاء.

ولبرنامج باكستان الاستراتيجي دافع أممي. لم تحز باكستان الأسلحة النووية إلا بعد حصول انتشار نووي في جنوب آسيا. وموقفنا الاستراتيجي يعكس ضبط النفس والحس بالمسؤولية. ولدينا حد أدنى يعول عليه من الردع النووي.

واتخذت باكستان سلسلة من التدابير لضمان الإشراف المسؤول على برنامجنا النووي. في سنة ٢٠٠٠ أنشأنا سلطة قيادة وطنية بالمشاركة العسكرية - المدنية القوية، وهي تشرف على موجوداتنا الاستراتيجية وبرنامجنا النووي وتديرها. وأنشئ نظام معول عليه للقيادة والسيطرة. ورُشدت وجوه الضوابط الاحترافية وتمت تقويتها. ووضعنا قوانين وأنفذناها لتقوية ضوابط التصدير على الأسلحة

الأسلحة النووية. ولكن لا يمكن أن يكون متوقفاً منا أن نتقيد بهذه المعاهدة بوصفنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

لقد دعا السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى ضم الدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية وغير الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى محادثات المستقبل بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ينبغي الإصغاء إلى هذه النداءات. العالمية هدف نبيل، ولكنها يجب أن تحترم الحقائق الواقعة.

تؤيد باكستان المفاوضات بشأن إبرام معاهدة للمواد المنشطرة وفقاً لولاية شانون والاقتراح الذي قدمه ممثلو بلجيكا والجزائر والسويد وشيلي وكولومبيا في اقتراح السفراء الخمسة بإبرام معاهدة عالمية وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ومن الممكن التحقق منها دولياً وعلى نحو فعال.

ونعتقد أنه لا توجد توقعات واقعية لوقف اختياري لإنتاج المواد المنشطرة. وعلى أية حال، لن يعزز وقف اختياري غير متحقق منه الثقة ولن ينهض بهدف إبرام معاهدة شاملة يمكن التحقق منها بشأن المواد المنشطرة. وستوقف باكستان إنتاج مواد منشطرة بما يتفق مع متطلبات موقفها القائم على أساس الردع النووي.

والضمانات الأمنية التي تقدمها معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية مقيّدة وجزئية ومشروطة. والتهديدات باستعمال أسلحة نووية ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية في ظل ظروف معينة يجب التنصل منها. إن ما ستعزز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هي ضمانات عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونياً.

ونشاطات الرأي في أن الصكوك القانونية الدولية القائمة غير وافية. يمنع إضفاء الطابع العسكري على الفضاء الخارجي. قامت الصين وروسيا بعمل هام في هذا الصدد. ولذلك نؤيد اقتراح السفراء الخمسة بالشروع في العمل على

ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أجرت باكستان والهند ثلاث جولات من المشاورات لوضع تدابير تتعلق ببناء الثقة في المجالين النووي والتقليدي. وقبل يومين، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وقعت باكستان والهند على اتفاق على الإخطار مسبقاً بإجراء التجارب على القذائف التسيارية خلال زيارة الوزير الهندي للشؤون الخارجية لإسلام آباد.

وفي جنوب آسيا نحتاج إلى توازن مستقر للقوات التقليدية لضمان الاستقرار الإستراتيجي بين باكستان والهند. والإدخال الواسع النطاق للأسلحة المتطورة، بما في ذلك الطائرات المقاتلة والسفن الحاملة للطائرات ومنظومات التحكم والإنذار المبكر المحمولة جواً والدفاع بالقذائف والغواصات النووية والسفن الحربية، سيزيد من شدة اللاتماثل التقليدي وسيحمل على الاعتماد الأكبر على الردع النووي والردع بالقذائف. يجب أن يتوفر ضبط النفس في كل من الطلب والعرض فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية في جنوب آسيا. وتتفق مع وكيل الأمين العام أبي على أن التركيز الأعظم على أسلحة الدمار الشامل ينبغي ألا يقلل من اهتمامنا بمسائل متعلقة بتنظيم وتخفيض الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة.

لدى المجتمع الدولي برمته اهتمام بضمان الاستقرار الاستراتيجي في جنوب آسيا على أدنى مستوى ممكن. وبمنع سباق السلاح المتسارع في المنطقة. والنهج التمييزية في الميدان النووي أو الميدان التقليدي لن تنهض بالاستقرار في جنوب آسيا. في الميدان الاستراتيجي والدفاعي تطالب باكستان دوماً بتكافؤ المعاملة مع جيرانها وهي تستحق هذا التكافؤ.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يسعى إلى معالجة التآكل في قدرة آليته لنزع السلاح على النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار. واللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح

النووية والكيميائية والبيولوجية. وتضمن السلطة التنظيمية النووية لباكستان التشغيل الآمن لمحطات توليد الطاقة النووية المدنية.

وينبغي بذل جهود حازمة لنزع فتيل التوترات الإقليمية وحل الصراعات في الشرق الأوسط. تؤيد باكستان الوفاء بالالتزامات الدولية من جانب جميع الدول وهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

يجب على كل الدول أن تتقيد بالتزاماتها التي تعهدت بها بمقتضى المعاهدات. وتعارض باكستان الانتشار النووي. ولكن لكل بلد الحق في تطوير التكنولوجيا للأغراض السلمية. وباكستان تعارض استعمال القوة، مما من شأنه أن يزيد من زعزعة منطقة هشة فعلاً.

ونرحب بالتقدم المحرز في محادثات الأطراف الستة الرامية إلى ضمان وجود شبه جزيرة كورية خالية من الأسلحة النووية وإلى معالجة الشواغل الأمنية لجميع الدول المعنية في شمال شرق آسيا.

وفي جنوب آسيا تسعى باكستان إلى النهوض بوضع نظام لضبط النفس على المستوى الاستراتيجي مع الهند، يتكون من ثلاثة مكونات: حل الصراع وضبط النفس في الميدان النووي وميدان القذائف والتوازن في ميدان الأسلحة التقليدية. ومنذ أوائل ٢٠٠٣ لدينا انخراط متعدد المسارات مع الهند يتضمن تدابير بناء الثقة والحوار المركب. وأعاد الرئيس برفيز مشرف والسيد مانموهان سينغ، رئيس حكومة الهند، في اجتماعهما في نيويورك في ١٤ أيلول/سبتمبر بيان التزامهما بضمان تسوية سلمية لجميع المسائل العالقة، بما في ذلك جامو وكشمير، ووافقا على مواصلة البحث عن خيارات لتسوية يتم التفاوض بشأنها على نحو سلمي بروح مخلص وبطريقة هادفة إلى تحقيق الغرض.

السيد تشويسورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية):  
من مدعاة السرور حقا أن نرى ممثل بلد صديق يرأس عمل  
اللجنة الأولى. أهنتكم، السيد الرئيس، وسائر أعضاء  
المكتب، على انتخابكم عن جدارة. وأطمئنكم على دعم  
ومساعدة وفد بلدي التامين في الاضطلاع بواجباتكم.

تؤيد منغوليا تمام التأييد البيان الذي أدلى به ممثل  
إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

ودعوني أنضم إلى العديد من المتكلمين السابقين في  
الإعراب عن خيبة الأمل بسبب الحالة التي تواجهنا اليوم في  
مناقشات نزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف. إن  
الشلل الذي أصاب مؤتمر نزع السلاح خلال الدورات  
الثنائية المتعاقبة، والمأزق في هيئة نزع السلاح خلال السنتين  
الماضيتين، والمؤتمر الاستعراضي السابع الفاشل للأطراف في  
معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخيرا، وليس آخرا،  
الفشل التام في التوصل إلى صياغة مشتركة تتعلق بنزع  
السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠)  
لمؤتمر قمة أيلول/سبتمبر وجهت ضربة قوية ضد الجهود  
الدولية في هذا الميدان.

والحالة الراهنة غير مقبولة تماما في ظل خلفية الإنفاق  
العسكري العالمي المتزايد والتصور المأساوي لإمكانية العلاقة  
القوية بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل.

وهكذا كان فشل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم  
الانتشار مخيبا للآمال على نحو خاص بالنظر إلى أنه أغلق  
الباب في وجه مدة خمس سنوات طويلة أخرى لتناول مسائل  
حيوية متعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين ولتحقيق  
التقدم بشأن هذه المسائل. ومن الناحية الأخرى فإن المؤتمر  
الاستعراضي أظهر بجلاء صحة ومركزية معاهدة عدم  
الانتشار باعتبارها حجر الزاوية للنظام الدولي لتحديد  
الأسلحة برمتها والالتزام القوي من جانب أمم العالم بهذا

وهيئة نزع السلاح، من جملة هيئات، توفر محافل متعددة  
الأطراف ومتفقا عليها دوليا لتناول مسائل عدم الانتشار  
ونزع السلاح. والمبادرات الجديدة التي تتفادى الإطار المتعدد  
الأطراف القائم لا تتيح سوى حلول مؤقتة بشأن مكافحة  
الانتشار وعدم الانتشار وعدم الامتثال. إن الإجراءات غير  
المتساوية والمقيّدة من جانب مجلس الأمن لا يمكنها أن تحل  
محل العمليات التفاوضية المتعددة الأطراف أو تلتف حولها.  
القيود الأحادية والنظم الانتقائية لن تنهض بالأمن؛ إنها تزيد  
تفاقم اللأمن. ووضع نظم المعاهدات لا شك في أنه ممارسة  
شاقة، ولكن فور الاتفاق بجرية على معاهدات فيُحتمل  
احتمالا أكبر أن تفرض التقيّد والامتثال.

وثمة طريقة أكيدة للتحرك قدما، وهي تنشيط مؤتمر  
نزع السلاح عن طريق كسر مأزقه المزمع وغير المستدام  
الآن. والمأزق في مؤتمر نزع السلاح سياسي وليس إجرائيا.  
ولذلك لا يمكن كسره عن طريق لي المعاني المتعمد أو عن  
طريق الاقتراحات الذكية بوضع برنامج للعمل. نحن بحاجة  
إلى الإرادة السياسية للانخراط في المفاوضات الموضوعية حول  
جميع المسائل، وليس ترتيبا سريعا لتناول بعضها فقط.

هذا هو وقت التفكير. يجب علينا ألا نندب ماضيينا  
ووجوه إخفاقنا الأخير، ولكن يجب أن نتطلع إلى المستقبل  
بالرؤية اللازمة لتحقيق هدي نزع السلاح وعدم الانتشار  
بطرق تعزز أمن كل الدول وتنهض بالتالي بالسلام والأمن  
العالميين.

وبوصفكم المسؤول المشرف على أعمال هذه اللجنة  
الهامة، السيد الرئيس، لديكم فرصة فريدة لوضع تأليفة  
جديدة، توافق آراء جديد. خلال هذه الدورة بالذات  
أمكنكم إجراء مشاورات غير رسمية لوضع استراتيجية  
جماعية للمستقبل. ونحن نطمئنكم على دعمنا التام في هذا  
المسعى.

وإحدى المسائل الرئيسية التي أحبطت حتى الآن التنفيذ التام لمعاهدة عدم الانتشار هي انعدام أو عدم كفاية التقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في الامتثال لتعهداتها والتزاماتها بنزع السلاح الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ولخطوات نزع السلاح الـ ١٣ المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد لدى بلدي اقتناع بأنه إذا قامت الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتنفيذ الأكثر نشاطا الذي لا يعكس اتجاهه لالتزامها القطعي بنزع السلاح النووي لعزز ذلك تعريزا كبيرا الحافز لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على التقيد بصرامة بأحكام معاهدة عدم الانتشار. ويلاحظ وفد بلدي إنجاز الولايات المتحدة لإبطال قوة بكاملها مكونة من ٥٠ قذيفة تسيارية عابرة للقارات لحفظ السلام. بيد أن ذلك يؤكد ضرورة تطبيق مبدأ عدم إمكانية عكس الاتجاه على نزع السلاح النووي وعلى تدابير تحديد الأسلحة وتخفيضها في الميدان النووي وغيره من الميادين المتعلقة به.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تساعد في تعزيز نظام عدم الانتشار وفي تحقيق هدف نزع السلاح النووي الكامل. ويعيد بلدي بيان تأييده لإنشاء مناطق كهذه في كل أنحاء العالم. وفي هذا الصدد فإن المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والموقعة عليها الذي عُقد في المكسيك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ كان إسهاما هاما في مساعي توطيد المناطق الموجودة وتشجيع إنشاء مناطق جديدة. وساعد ذلك المؤتمر أيضا في زيادة تعزيز مركز منغوليا باعتبارها دولة خالية من الأسلحة النووية: جاء في إعلان تلاتيلولكو الاعتراف بمركز منغوليا الدولي بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية وتأييده التام.

الصك الحيوي من صكوك القانون الدولي. وبلدي ملتزم، وهو يسترشد بمركز المنطقة الخالية من الأسلحة النووية المعترف به دوليا الذي يتمتع به وبموقفه المبدئي منذ وقت طويل بوصفه مؤيدا لنزع السلاح النووي، ببذل كل الجهود للإسهام في الجهود الرامية إلى التغلب على المأزق الراهن.

ومجرد وجود أسلحة نووية يمثل سيف ديموقليس المسلط على رأس البشرية. يجب أن نتخلص من هذه الأسلحة المدمرة غير الإنسانية. والتركبة المساوية لناغاساكي وهيروشيما قبل ٦٠ سنة تذكرة خطيرة بتفاهة هذه الأسلحة وقسوتها الخسيسة. إن حيازة شيء ما لا يمكن استعماله أبدا وزيادة تطويره، وإذا استعمل فلن يترك منتصرين ولا خاسرين - كل ذلك يتجاوز الفهم ويسبب أيضا مزيدا من الانتشار.

وذكر رئيس بلدي في بيانه خلال مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر أنه "يلزمنا أن نبني عالما أكثر أمانا ... فيه ... لا تقع الأسلحة الفتاكة في أيدي من لا يجب أن يحملوها وتستخدم التكنولوجيا للنهوض بحياة الإنسان" (A/60/PV.5، ص ٣٤). ومعاهدة عدم الانتشار هي الصك الصحيح لتحقيق هذه الرؤية. وللقيام بذلك يجب تنفيذ المعاهدة برمتها.

ولمعاهدة عدم الانتشار ثلاثة أركان. ويملي الحسّ السليم أن يعطى نفس القدر من الأهمية لكل ركن، وإلا فثمة مجازفة بالهتاف بالبنية كلها. إذا أردنا الإبقاء على مصداقية نظام عدم الانتشار العالمي وتعزيزها فلا يمكننا أن نقتصر على التحديات التي تواجه أحكام عدم الانتشار الواردة في معاهدة عدم الانتشار. نزع السلاح واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية يجب أن يعطيا نفس القدر من الأولوية.

وما توقيع ١٧٦ بلدا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديق ١٢٥ بلدا عليها إلا شهادة على قرب وصولها إلى العالمية وعلى الدعم الواسع الذي تتمتع به من جانب أغلبية ساحقة من أمم العالم. ومع ذلك، لا تزال المعاهدة بعيدة عن التحول إلى النفاذ الكامل، لعدم تسجيل أي تقدم منذ العام الماضي بشأن تصديقات الدول الإحدى عشرة المتبقية والتي يعتمد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ على تصديقها لها. وسمحوا لي بأنؤكد هنا على أن الاستمرار في الوقف الاختياري للتجارب لا يمكن أبداً، رغم ترحيبنا به، أن يحل محل الحظر الملزم قانوناً والمنصوص عليه في المعاهدة.

ولا يوجد مثل لنظام التحقق المنشأ بموجب معاهدة حظر التجارب النووية من حيث اتساع نطاقه العالمي. وبلدي متلهف للاستمرار في استكشاف الفوائد الممكنة للإنذار بالكوارث، بما في ذلك ما يتعلق بالزلازل وغيرها من الفواجع، والذي يوفره نظام الرصد الدولي بالإضافة إلى وظيفته الأساسية المتمثلة في التحقق. وثمة إمكانية حقيقية لاستخدام واسع للبيانات المتراكمة في نظام الرصد الدولي لأغراض علمية ومدنية، بغية المساعدة في جهود التنمية في العديد من البلدان.

وينبغي السعي إلى إبرام معاهدة شاملة وقابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإلى وضع صك غير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وصك دولي بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بوصف هذه الأمور ذات أولوية قصوى. وبالمثل، فإن التفاوض بشأن وضع بروتوكول التحقق لاتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وتحقيق التدمير المقرر لمخزونات الأسلحة الكيميائية، بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية اعتباراً حيويان إضافيان بالنسبة إلى المجتمع الدولي.

ومما يسر منغوليا أن الجولة الرابعة لمحادثات الأطراف الستة التي عقدت في الشهر الماضي في بيجين نجحت في اعتماد بيان مشترك يعكس مصالح الأطراف المعنية. ويبحث هذا بإشارات إيجابية تتعلق بالمفاوضات المستقبلية. وسيكون لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الأطراف دور هام في تحقيق هدف جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة خالية من الأسلحة النووية وفي تعزيز السلم والأمن في منطقة شمال شرقي آسيا.

ويشدد وفد بلدي على الحقوق غير القابلة للتصرف للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي امتثلت امتثالاً تاماً للالتزامات بموجب اتفاقية عدم الانتشار النووي للمشاركة في أوسع تبادل للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويتحتم على كل بلد أن يقدم البرهان على التزامه بنظام أي معاهدة كي يتمكن من التمتع التام بمختلف المزايا والحقوق التي تمنحها الصكوك القانونية ذات الصلة. ولا تشد معاهدة عدم الانتشار النووي عن هذه القاعدة.

وفي هذا السياق، ينبغي ألا يكون هناك شك في أن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لا تملكه سوى الدول التي تحترم التزاماتها بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية احتراماً تاماً جرى التحقق منه. لذلك علينا أن نسعى إلى استنباط الطرق اللازمة لمراقبة مخاطر انتشار الأسلحة مع ضمان عدم المساس بالحقوق غير القابلة للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي بالتمتع بفوائد الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وثمة طريقة فعلية لضمان ذلك وللوقاية من خطر الانتشار الكامن من خلال تعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر التوصل إلى الاعتماد العالمي لبروتوكول إضافي، ينبغي أن يتم الاعتراف به وباتفاق ضمانات شامل كمييار للتحقق.

بأرواح البشر وتؤثر على الاقتصادات الوطنية، والتي بينت أيضاً أنه لا يوجد بلد في مأمن تام عن هذه الأعمال التي تستحق الشجب.

وتجدر الإشارة إلى الاعتراف الدولي المتزايد بالصلة بين مسائل السلام، والأمن والحكم، والشؤون الإنسانية والتنمية حسبما تم تأكيده في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وقد وفر الإعلان الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأول لرؤساء الدول والحكومات الذي انعقد في دار السلام العام الماضي مستوى عالياً من الاعتراف لمسائل نزع السلاح، إذ جرى تسليط الضوء على الأثر المتبادل بين الأمن والتنمية. ويحدونا الأمل أن يترجم هذا الاعتراف إلى تقليص في الميزانيات العسكرية.

وللميزانيات العسكرية المرتفعة في الأمم النامية أثر سلبي على التنمية لأنها تحرم البنية التحتية الداخلية من أموال تشتد الحاجة إليها بهدف شراء أسلحة ومواد عسكرية ترتبط بها. وتشتد هذه الحاجة بشكل خاص خلال فترات المسؤوليات المتزايدة والموارد المحدودة التي يتعين بها تلبية متطلبات التنمية.

ويجب إقامة توازن دقيق بين النفقات على المسائل الأمنية وغيرها من الاحتياجات المجتمعية. وأكد على ذلك مؤتمر القمة الدولي المعني بالديمقراطية والإرهاب والأمن، الذي انعقد في مدريد هذا العام، من خلال التشديد على الحاجة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والترويج لذلك بوصفه استراتيجية أمنية فعلية. أما الحد من بعض العوامل الجذرية للإرهاب من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية، خاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية ومجموعات المعونات الخارجية، فهو نهج استباقي لا يمكن التشديد بالقدر الكافي على أهميته في السعي لتحقيق الأمن لجميع أمنا.

وتشجب منغوليا استخدام جميع أنواع الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإنتاجها وتخزينها، وتدعم الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي لحظر هذه الأسلحة الخطيرة والعشوائية في تأثيرها. ويحدد برنامج عمل حكومي للأعوام ٢٠٠٤-٢٠٠٨ هدفاً واضحاً وهو الانضمام إلى معاهدة أوتاوا لحظر الألغام خطوة بعد خطوة وكشف المعلومات الخاصة بعدد وأنواع الألغام الأرضية المخزنة.

ولا تترك الحالة الراهنة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار مجالاً للتهاون. وكما قال زميلي النرويجي - السفير لوفالد في هذه اللجنة يوم الاثنين في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، فإنه من الممكن تحقيق مسار جديد في الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة. غير أن وفد بلدي يرى أن تلك مهمة غير سهلة. وينبغي أن يساعد البحث عن صيغ جديدة في كسر الجمود الحالي في الآلية الموجودة لنزع السلاح وفي تعزيز الآليات التي تمت برهنة قيمتها بمرور الوقت. وأنا على قناعة بأن هذه اللجنة الرئيسية، بوصفها الهيئة الدولية الأكثر ديمقراطية وتمثيلاً في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح، ينبغي أن تضطلع بدور خاص في هذا الصدد.

**السيد سافورا (فيجي)** (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، تشارك فيجي الآخرين في تهنتكم وتهنته أعضاء المكتب الذين انتخبوا حديثاً. ونتطلع إلى العمل مع الأعضاء الآخرين في اللجنة لتناول جدول الأعمال الحافل بالتحديات والمعروض علينا. وإن مسائل نزع السلاح تشكل شاغلاً أساسياً لجميع الأمم، ويحدونا الأمل أن نتمكن معا من إحراز تقدم نحو التخفيف من حدة وأثر تهديد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

ويقدم وفد بلدي أيضاً عميق مؤاساته لإندونيسيا على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بالي الأسبوع الماضي. ولا يجوز التسامح مع مثل هذه الهجمات التي تودي

الوضع ونتمنى أن تتمكن اللجنة الأولى أيضا من إيجاد حلول ترمي إلى تعزيز هذه المنظمة الأساسية.

وتشدد فيجي على أهمية الجهود الإقليمية الأخرى، في منطقة المحيط الهادئ وغيرها من مناطق العالم على حد سواء. ونحن ملتزمون بأن نظل أعضاء عاملين في منتديات جزر المحيط الهادئ، التي تعالج من منطلق إقليمي مسائل ذات أهمية لهذه اللجنة. وتشمل هذه المسائل الأمن الجماعي، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وشحن المواد الإشعاعية ونقلها، وتنسيق التشريعات المتعلقة بتحديد الأسلحة.

وترى فيجي أن يوجد تعاضد بين المستويين الدولي والإقليمي وأن كلا منهما منتدى هام في التصدي للمسائل الأمنية. وينبغي تبادل الآراء والموارد والاستراتيجيات وتدققها بين جميع المستويات، لكي يتسنى لنا التعلم من بعضنا البعض مع الاحتفاظ بالمرونة لإيجاد الحلول المناسبة لاحتياجاتنا وحالاتنا الوطنية.

وبالنسبة لمسألة نزع السلاح النووي، تتأثر فيجي أيضا بالسقاطات المشعة الناجمة عن التجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ. والعسكريون الذين شاركوا في عملية غرابل هوك على جزيرة كريسماس في الخمسينات يعانون الآن، بعد كل هذه الأعوام من أمراض مرتبطة بتعرضهم لها. والأطفال يولدون مشوهين، والشيوخوخة تأتي قبل الأوان والأمراض الجلدية شائعة. وتحاول هذه الفئة منذ فترة من الزمن التماس تعويض عادل عما تعانیه. وقد وصلها بعض المال، ولكننا نقول إن هذا غير كاف لتعويض الأشخاص وأسرهم بما فيه الكفاية عن أوجاعهم. ومع أن هذه ليست بهيروشيما أو نغازاكي، نرى أنها سبب كاف لأن تنضم فيجي إلى الآخرين وتدعو لنزع السلاح الكامل.

وتثني فيجي على التقدم المحرز حتى الآن على المستويين الدولي والإقليمي نحو تحديد الأسلحة التقليدية علاوة على مساعدة الدول على كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي نادي، استضافت فيجي العام الماضي الحلقة الدراسية الإقليمية للأمم المتحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جنوب المحيط الهادئ. وكانت هذه الحلقة استمرارا لشراكتنا داخل نطاق منتدى جزر المحيط الهادئ لإعداد نهج إقليمي مشترك لتحديد انتشار الأسلحة، حسبما تم وصفه بموجب "إطار نادي". وفي هذا الصدد، نود أن ننوه بالمساعدة في توفير الموارد المالية والفنية والبشرية التي قدمتها أستراليا ونيوزيلندا واليابان.

ويمثل تصنيع الأسلحة الخفيفة والاتجار بها على نحو غير مشروع مصدر قلق بالغ لمنطقتنا. بيد أننا لا نستطيع الحد من هذه الممارسات لوحدنا. وثمة حاجة إلى المساعدة لتعزيز قدرتنا على مراقبة حدودنا بصورة فعلية وعلى ضمان أسلحتنا وتحسين الممارسات الإدارية. ومع أنه تم إنجاز الكثير، لا يمكننا أن نكتفي بما حققناه. فما زال هناك الكثير مما ينبغي علينا القيام به، وهذا يتطلب المزيد من العمل المتعدد الأطراف والنوايا الحسنة لجميع الدول الأعضاء.

وتعتبر فيجي استدامة عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ مهما بالنسبة إليها. وقد أحرز المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ الكثير من التقدم في تلبية الشواغل الأمنية وشواغل نزع السلاح في منطقتنا، بما في ذلك العمل الجدير بالثناء الذي قام به بشأن مبادراتنا الخاصة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما ساهم المركز بتنسيق معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. لكن تمويل المركز، كما لاحظ الأمين العام للأمم المتحدة، تراجع حتى بات يواجه نقصا خطيرا، مما بات يهدد فعاليته وحتى بقاءه. ونرحب بإدارة شؤون نزع السلاح بالأمم المتحدة لتقييم

للمناطق الخالية من الأسلحة النووية والموقعة عليها. وذلك تطور يعزز بالتأكيد إصرار المجتمع الدولي على مواصلة العمل على تخليص نصف الكرة الجنوبي بأسره من الأسلحة النووية. ومن ثم ستقدم البرازيل مرة ثانية، بالاشتراك مع نيوزيلندا، مشروع قرار في هذا الشأن.

وفي المؤتمر الأخير للأطراف لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، حاولت البرازيل العمل على جميع المسائل الموضوعية ذات الصلة بدعائم المعاهدة الثلاثة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، التي كان نجاحها من شأنه تيسير الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن دواعي الأسف أنه نظرا لعدم توافر الإرادة السياسية الضرورية من عدة جهات استحال مناقشة تلك المسائل بالشكل المناسب، ودون ذلك بكثير الاتفاق على وثيقة موضوعية ختامية. ولدينا رغم ذلك اعتقاد راسخ بأنه يجب أن يضطلع في المؤتمر الاستعراضي القادم والعملية التحضيرية له، التي سوف تبدأ في ٢٠٠٧، بتقييم شامل لتنفيذ وثيقة مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠، بما فيها الخطوات العملية الـ ١٣. كما نهيئ بالبلدان القليلة المتبقية التي لا تزال خارج معاهدة عدم الانتشار أن تنضم إلى تلك المعاهدة دون قيد أو شرط بوصفها دولا غير حائزتا للأسلحة النووية.

وقد وقعت البرازيل على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها ولم تتوان عن دعم المعاهدة منذ بداية المناقشات المتعددة الأطراف بشأن هذه المسألة. وكما أشرت خلال المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ أسبوعين، سوف يمثل التنفيذ الكامل والفعال خطوة كبيرة صوب نزع السلاح النووي، لأنه سيسهم في تصحيح التفاوت الكامن في معاهدة عدم الانتشار. ويقصد بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تكون حصنا منيعا في مواجهة الانتشار الرأسي

ولا تزال فيجي ملتزمة بالمثل العليا للأمم المتحدة، بما فيها التعاون المتعدد الأطراف. ونثق بأن الجهود الجماعية التي نبذلها هنا في إطار اللجنة الأولى في الأسابيع القادمة سوف تترجم إلى أهداف واستراتيجيات مرغوبة، وقابلة للتحقيق، فضلا عن التزامات ملموسة من الدول الأعضاء.

**السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):**

أرجو أن تفضلوا بقبول تهنئتنا يا سيدي على انتخابكم بالإجماع لرئاسة اللجنة الأولى. واسمحوا لي أن أؤكد لكم تعاون البرازيل الكامل معكم فيما نرجو أن يكون دورة مثمرة.

ويعرب وفدي عن تأييده للآراء التي أعرب عنها ممثل الأرجنتين باسم مجموعة ريو ولليمان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم ائتلاف البرنامج الجديد.

وترى البرازيل أن العمل على نزع السلاح النووي أولوية أساسية. ونعترف تماما بالمخاطر الكامنة في انتشار أسلحة الدمار الشامل، ولكننا لا نستطيع أن نغفل أهمية الحد من الترسانات الموجودة من جميع هذه الأسلحة وتفكيكها.

وإلى جانب الجهود المبذولة لعدم الانتشار، يجب أن نواصل العمل دون كلل من أجل نزع السلاح النووي. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن ينصب تركيزنا على بذل جهود منهجية مستمرة ومطرودة لتنفيذ الالتزامات المحددة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أساس المفاوضات بشأن نزع السلاح الفعال. وجملة القول أن هذا سيمثل اتجاه الدفع الرئيسي لمشروع القرار الذي يقدمه ائتلاف البرنامج الجديد إلى الدورة الحالية للجنة الأولى.

وتعرب البرازيل بصفتها من الدول الموقعة المؤسسة لمعاهدة تلاتيلوكو عن ترحيبها بالاحتفال في وقت سابق من هذا العام بالمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة

الفضاء الخارجي، ولتأكيدات الأمن السلبية. ولا يمكن تجنب تلك المسائل الرئيسية الأربع؛ كما أننا لا يمكن أن نختار ونتقي من بينها، رغم أنه ينبغي التعامل مع المفاوضات والمناقشات بشأنها على أساس أطر زمنية ومنظورات مختلفة.

وتتفق البرازيل مع التقييم القائل بأن الإرهاب واحتمالات زيادة انتشار أسلحة الدمار الشامل يتصدران التهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليين. ومن أشد الإمكانات إثارة للفرع أن الجهات الفاعلة من غير الدول قد تحصل على تلك الأسلحة وتستخدمها. ويجب أن نحاول منع هذا من الحدوث، مع التقيد الشديد في تصرفنا بمبادئ القانون الدولي ومعاييرها. بيد أن عدم إحراز تقدم، بل وحدث انتكاسات، في مجال نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، لا يقل عن ذلك خطورة. وكما قال وزير خارجية البرازيل السيد سيلسو أموريم، في افتتاح المناقشة العامة لهذه الدورة للجمعية العامة:

”وسوف نستمر في تقديم الدعم لزيادة التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب والنضال من أجل القضاء على أسبابه الجذرية.

”وينبغي القيام بمثل هذه الجهود مع المراعاة الواجبة للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولا يمكن النظر إلى مكافحة الإرهاب باعتبارها القمع الذي تقوم به الشرطة فحسب، كما لا يمكن أن يفضي هذا القمع إلى القتل الجنوني والعشوائي كما يفعل الإرهاب نفسه“ (A/60/PV.9، الصفحة ٨)

**السيد بانز (موزامبيق)** (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، بالنيابة عن وفدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة في دورتها الحالية. وأتقدم أيضا بالتهنئة إلى أعضاء المكتب الآخرين. وإني واثق بأننا سنجد، في ظل توجيهكم البارع، طريقة للمضي قدما عندما نناقش المسائل

والأفقي على السواء، وذلك بتقييد صنع الأسلحة النووية وتحسينها نوعيا وإنهاء صنع أنواع جديدة متقدمة من الأسلحة. وهي تشكل خطوة هامة صوب القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ولهذا السبب، تدعو البرازيل جميع الدول، وخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢، التي لم توقع على المعاهدة أو تصدق عليها حتى الآن، إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء وأن تمتنع عن القيام بأي أنشطة تتعارض مع مقاصد المعاهدة والالتزامات المحددة فيها.

وقد أكد الإعلان الذي اعتمده مؤخرا المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مجددا تصميم الأطراف على بدء نفاذ المعاهدة وأبرز أهميتها لنزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

ومن دواعي الأسف أن الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي اختتم أعماله مؤخرا عجز عن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وتزيد هذه الفرصة الضائعة من إبراز التحديات الماثلة أمام نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. غير أن التحديات التي تفرضا تلك التطورات لن تقلل من إصرارنا على العمل من أجل تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعزيز تعددية الأطراف هو الوسيلة الوحيدة للتصدي بشكل فعال للشواغل الأمنية التي تشترك فيها البشرية جمعاء. واستمرار عدم وجود توافق في الآراء بشأن برنامج لعمل مؤتمر نزع السلاح وصعوبة التوصل إلى جدول أعمال متفق عليه لهيئة نزع السلاح أمر غير مقبول. أما فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فمن الواضح أن برنامج العمل المتوازن يجب أن يشمل إقامة أربع هيئات فرعية في وقت واحد: لنزع السلاح النووي، وهو أولويتنا العليا، ولإبرام معاهدة بشأن المواد الانشطارية، ولمنع سباق التسلح في

ومشاركة كل المعنيين من النجاح في بناء الثقة بين الدول الأعضاء وبهذا نقل من الحاجة إلى تطوير الأسلحة النووية.

ويتشاطر وفدي الرأي بأن نهجنا تجاه معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن يستند إلى ركائزها الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار وحق كل الدول الأطراف في إجراء البحوث، إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويتطلب نجاح تنفيذ الأحكام ذات الصلة لمعاهدة عدم الانتشار أن تضطلع كل الدول الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية بنصيبها من المسؤولية في ذلك الصدد وبأمانة.

وبالمثل، ينبغي لجميع الدول أن تلتزم بكفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ عن طريق الانضمام إليها والمصادقة عليها. وفي الوقت ذاته، ينبغي الحفاظ على الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تحقيق عالمية الصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، لكفالة فعاليتها من أجل الأمن الدولي.

وتظل حكومتي ملتزمة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ولقد أظهر التاريخ على مر السنين أن هذه الأسلحة، بسبب سهولة توفرها، تمثل مصدرا مستمرا ومتزايدا لانعدام الاستقرار والجريمة وأنها تقوض جهود التنمية للعديد من البلدان، لا سيما البلدان النامية.

وللتعامل مع المسائل المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، أنشأت موزامبيق اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة (كوبريكال)، التي أدت دورا حاسما في جهودنا لكبح الاتجار غير المشروع بها. وبذلت الحكومة جهودا حثيثة

الملحّة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم، السفير لويس الفونسو دي البا، على الطريقة التي أدار بها عمل اللجنة في دورتها التاسعة والخمسين.

وأعرب عن تعازي حكومتي العميقة بمناسبة الهجمات الإرهابية المأساوية الأخيرة في بالي باندونيسيا، التي أودت بأرواح أبرياء كثيرين وألحقت دمارا بالمتلكات.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيانات التي أدلت بها إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، ونيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وبوتسوانا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

يشاطر وفدي الأمين العام وآخرين قلقهم إزاء الإخفاقات المتعاقبة: أولا، فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام، وثانيا، فشل الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي اختتم مؤخرا من التوصل إلى نتيجة مفيدة بخصوص مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. إن الفشل في إحراز التقدم بشأن تلك المسألة الهامة يسبب قلقا كبيرا، نظرا لآثارها العميقة على الاستقرار العام لكوكبنا المتسم بالتهديدات المتعاضمة بلا انقطاع للسلام والأمن الدوليين.

هكذا، ولئن كنا نعرب عن خيبة أملنا من هذه النكسات، يحدونا الأمل أن يسود حسن النية حتى يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول الخطوات الضرورية لمعالجة تلك المسائل الحيوية. لقد تمكّننا من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة الأخرى المدرجة في جدول أعمال اليوم؛ ونعتقد اعتقادا قويا بضرورة إيجاد أرضية مشتركة لهذه المسألة أيضا. ونؤمن إيمانا راسخا بأننا لن نتمكن إلا عن طريق الالتزام الصارم بتعددية الأطراف

وعلى الرغم من أن الحالة شهدت تحسنا ملموسا منذ بدء البرنامج، فإن الألغام المضادة للأفراد ما زالت تفرض عموما خطرا كبيرا على الحياة البشرية وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا. وعلى سبيل المثال، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤، سُجِّلت ٤٢٧ حادثة جراء الألغام الأرضية مسببة وقوع ٦٥٥ ضحية، لقي منهم ٢٤٦ شخصا حتفهم متأثرين بجراحهم. وبين شهري كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس من هذا العام أُبلغ عن وقوع ثماني حوادث أسفرت عن جرح ١٨ شخصا ووفاة ٨ منهم.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر كل البلدان والمنظمات التي شاركت حكومي في جهودها لتخليص البلد من الألغام. وأود أيضا أن أعتنم الفرصة لأناشد المجتمع الدولي أن يواصل دعمه في مساعدة موزامبيق على توليد قدرة محلية للتعامل مع الأبعاد الإنسانية والاقتصادية لإزالة الألغام، ولتدمير المخزون منها كي تتمكن من اختتام عمليتنا في موعد أقصاه عام ٢٠٠٩، كما تقتضيه اتفاقية أوتواوا. فذلك لن يساهم في توطيد الأمن لشعبنا فحسب، وإنما في تعزيز جدول أعمال التنمية الدولي التكميلي الشامل، لا سيما للبلدان النامية.

وأود أن أختتم بالتأكيد على اعتقاد حكومي أن مسألتَي نزع السلاح والأمن الدولي يمكن تناولهما بصورة أفضل عن طريق التعاون الوثيق وتعددية الأطراف وبناء توافق الآراء مع وضع مصالح كل الدول الأعضاء في الاعتبار. وتحقيقا لتلك الغاية، لن يدخر وفدي جهدا لبلوغ تلك الأهداف عند نظرنا في جدول أعمال اللجنة في الأشهر المقبلة.

**السيد ياو (توغو)** (تكلم بالفرنسية): قبل أن أناقش بعض الشواغل التي تنشأ عنها نحن جميعا في هذه المنظمة، وأيضا آراءنا في مشاكل معينة ستواجه المجتمع

لكفالة أن تضطلع كوبريكال بدورها في كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وبالرغم من ذلك، تقوم الحاجة إلى مزيد من المساعدة المالية والتقنية الكبيرة حتى تدخل كوبريكال مرحلة التشغيل الكامل. ويُعد إقرار خطة عمل وطنية لمنع التصنيع غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها وتهريبها واستخدامها، ولمكافحتها والحد منها أحد الأعمال الجارية التي تتطلب هذه المساعدة.

وتود حكومتي أن تعرب عن عزمها على مواصلة دعم وإكمال الجهود الحالية الرامية إلى إنشاء صك دولي لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ووسمها وتعقبها في ما يتعلق بالاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة. وبالمثل، فإننا ملتزمون باتفاقية أوتواوا المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، لأننا نعتبر تنفيذها أفضل طريقة لتحرير العالم من تلك الألغام.

وفي ذلك الصدد، نشيد بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. لقد ساهم في الوقت المناسب في تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وإننا نشي على حكومة كينيا لتنظيمها المؤتمر.

وفي موزامبيق، نحن ملتزمون بتطوير الجهود لتقليص آثار الألغام الأرضية عن طريق برامج إزالة الألغام والمساعدة الإنسانية. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٤ أفضى برنامجنا إلى تدمير ما يقرب من ١١٢ ٠٠٠ لغم أرضي، وتفكيك أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ من تلك الأسلحة الغادرة وتطهير ما يقرب من ٢٢٨ مليون متر مربع في شتى أنحاء البلد.

موضوعية. وضاعت الفرصة لتناول أشد المشاكل إلحاحا ليس فقط المتعلقة بنظام عدم الانتشار النووي، ولكن أيضا بمسألة الأمن الدولي الأعم". (A/60/1، الفقرة ٧٦)

لا يزال نزع السلاح وعدم الانتشار مسألتين تبعثان على قلق عالنا، على الرغم من وضع الصكوك القانونية ذات الصلة الرامية إلى مساعدتنا في إزالة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن سوء الحظ حقا أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٥ اتضح أنه فشل فشلا بيّنا. يتعين علينا أن نعيد، بطريقة أو بأخرى، إجراء المناقشة ابتغاء التوصل إلى اتفاق مقبول لدى الجميع.

ولذلك تؤيد توغو بدون تحفظ كل التدابير الملموسة التي اتخذتها الأمم المتحدة وكيانات أخرى لتحقيق هدفٍ نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، مع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

إن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي لها نفس القدر من الأهمية في أجزاء كثيرة من كوكبنا، وفي أفريقيا على وجه الخصوص، تستحق الاهتمام الخاص بسبب التدمير الذي تلحقه هذه الأسلحة بالسكان. ونأمل في أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المزمع عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٦ سيتيح لنا فرصة تكثيف مكافحة تخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة انتشارها المزعزع للاستقرار.

واعتماد الجمعية العامة المقبل لمشروع صك دولي لتمكين الدول من التحديد والتعقب، على نحو سريع ومعمل

الدولي في نزع السلاح والأمن الدولي، أود، باسم وفد توغو، أن أهنتكم بجرارة سيدي وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لرئاسة لجنتنا. وأوجه تهنئي أيضا إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على تقديمه ملاحظاته الاستهلالية البالغة التفصيل والإفادة، وأيضا على تقديم مختلف تقاريره ومذكراته إلى اللجنة.

يقرّ وفد بلدي البيانيين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، متكلما باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، متكلما باسم المجموعة الأفريقية.

من المهام الجوهرية للأمم المتحدة منذ بدايتها صون السلم والأمن الدوليين والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. وبعد قيام مؤسسي المنظمة بذلك الالتزام بستين سنة، الالتزام الذي أعيد التأكيد عليه في مؤتمر القمة في سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠٠٥، فإن الشعوب التي تريد في كل أنحاء العالم العيش في عالم يسوده الوئام والسلام والتضامن تستمر في رؤية الواقع على مستوى أخفض كثيرا من توقعاتها. لم يكفّ المجتمع الدولي أبدا عن السعي إلى تحقيق الأهداف والمبادئ النبيلة للأمم المتحدة، ومع ذلك لم ينجح نجاحا تاما في تحقيقها. بعبارة أخرى لا يزال السعي إلى السلام وبناء السلام عن طريق نزع السلاح الكامل في صميم شواغله.

والقلق الذي يحيط بهذه المسألة لا يزال متناميا، بالنظر إلى فهم أنه لم يُقْم بأي عمل ذي مغزى فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية. وفي الواقع أن الأمين العام حث بحق تماما الدول الأعضاء على إبداء قدر أكبر من التصميم في تناول تلك المسألة، ويلاحظ في تقريره أنه

"في أيار/مايو، لم يتوصل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ إلى اتفاق بشأن أي قضايا

الحالية التي يواجهها المركز لا يمكن حلها بأن يُنقل ببساطة إلى مكان آخر.

ونحن نشيد بالالتزام الذي تعهدت به بلداننا بأن تصون هي نفسها السلام والأمن وتمنع الأزمات والصراعات ويادارتها وتسويتها سلميا. وعلى الرغم من ذلك تجب ملاحظة أن بلداننا لا يمكنها أن تتصدى بفعالية لتحدي السلام والاستقرار ما لم تؤيدها الجهات الشريكة لها وما لم تبق مبالية بشواغلها ومستعدة لتقديم المساعدة اللازمة. ولذلك يود وفد توغو أن يؤكد على الحاجة إلى التعاون بين المجتمع الدولي وبلداننا، وإلى تكامل مبادراتنا من أجل صون السلام والأمن.

ولا يمكننا المغالاة في التأكيد على أن الظلم النابع من التباين في توزيع ثروة كوكبنا هو السبب الرئيسي في العديد من الأزمات والحروب التي تعيق تطوير علاقات متناغمة فيما بين الدول. ومما لا شك فيه وجود علاقة جوهرية بين السلام والعدالة وبين السلام والتنمية. إن السلام والأمن سيتعرضان للخطر ما دامت التدابير العادلة لم تتخذ لدحر الفقر والفاقة اللذين يضعفان أسس مجتمعاتنا.

يؤكد الأمين العام في تقريره على أنه

”في عام ٢٠٠٤، تجاوزت النفقات العسكرية العالمية المقدرة تريليون دولار، وكان يتوقع لها الاستمرار في الزيادة“. (المرجع السابق، الفقرة ٧٩)

وإذ نعي الصعاب الإنمائية الضخمة التي يواجهها العالم مما هو مرغوب فيه إلى حد بعيد بذل الجهود لعكس الاتجاه المتصاعد لهذه النفقات من أجل الاستثمارات لتحقيق التنمية المستدامة.

وأعرب عن الأمل في أن تشهد هذه الدورة مزيدا من الالتزام من جانب بلداننا بتحرير موارد أكثر للنهوض

عليه، للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيشكل أيضا تقدما جديرا بالاهتمام في هذا الصدد. ويود وفدي أن يؤكد على نحو خاص على النقطة التي مفادها أن انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار غير المشروع بها مصدرا قلق شديد لدى المجتمع الدولي عموما وأفريقيا على نحو خاص، حيث تزيد الصراعات المسلحة والأزمات الاجتماعية والسياسية هذه الظاهرة حدة. يصبح المحاربون والمحاربون القدماء عصابات مسلحة لا تقوم الآن إلا بنشر الإرهاب والخراب في صفوف الناس المسالمين، ولكنها تزعزع استقرار بلداننا وتقوض أسس مجتمعاتنا. وبالتالي نشهد تزايدا عاما ومزمنا في الجريمة عبر الحدود والسطو المسلح والحوادث على الطرق، بما يودي بحياة البشر.

والمناطق دون الإقليمية في قارتنا تنظم نفسها وهي تواجه هذه الحالة. وتُتخذ مبادرات ضمن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن البنى الكثيرة التي هي في طور الإنشاء للقضاء على هذه الآفة سأقتصر على ذكر برنامج التنسيق والمساعدة للأمن والتنمية في أفريقيا، ومهمته الرئيسية تنسيق كل الخطوات ذات الأولوية لتحقيق أهداف الوقف الاختياري.

وفي سياق رصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة نلاحظ أيضا الدور الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا. ويستضيف بلدي المركز ويذل قصارى الجهد للمساعدة في أدائه لوظائفه. ونشيد بعمل المركز، مع عمل المنظمات دون الإقليمية الأفريقية، في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها. ولذلك نأمل في أن توفر للمركز الموارد المالية والبشرية والمادية الكافية لتمكينه من الاستجابة على نحو إيجابي للعديد من الطلبات التي يتلقاها. وبذلك أشكر الجهات المتبرعة على مساعدتها بطرق كثيرة للمركز لدى قيامه بمهامه. وأؤكد أيضا على أن الصعاب المالية المزمنة

ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعزز الواحدة الأخرى. وكما يرد في البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم ائتلاف البرنامج الجديد، الذي يضم نيوزلندا، لا نزال مقتنعين بأنه لو أُحرز التقدم الإيجابي بشأن نزع السلاح النووي لأدى ذلك إلى تحسين الأمن العالمي فيما يتعلق بالانتشار.

ولذلك انتاب نيوزيلندا القلق العميق بسبب عدم اتفاق مؤتمر القمة على أية صياغة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. يُعطي ذلك رسالة مضللة عن الأهمية المستمرة لتناول هذه المسائل الحرجة على أعلى مستوى ممكن في إطار دولي. ونحن نشيد بالأهم السبع، بقيادة النرويج، التي بذلت جهودا كثيرة لتحقيق الاتفاق على بيان هادف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار بالنسبة إلى قادتنا.

والفرصة الثالثة المضاعة يمثلها استمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح في الاتفاق على برنامج للعمل. ومنذ تمكّن المؤتمر من إجراء أي مفاوضات موضوعية مضت ثماني سنوات. وكلما بقي المأزق وقتا أطول ازدادت أهمية المؤتمر انخفاضاً ضمن الآليات الدولية. ورغبة بعض الدول في استعمال النظام الداخلي وسيلة للحيلولة دون إحراز التقدم لا تزال مبعث قلق. والصعاب التي تواجه مؤتمر نزع السلاح ليست نتيجة عن أوجه القصور في نطاق أو تداول بنود جدول أعماله. لو توفرت رغبة سياسية في الاتفاق على عناصر برنامج للعمل لعمَل يقينا تقريبا جدول الأعمال باعتباره يبلغ قدرا من المرونة يتيح له مراعاة ذلك البرنامج. خلال رئاسة نيوزيلندا لمؤتمر نزع السلاح أجرينا مشاورات ثنائية واسعة بينت أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء كانت على استعداد للشروع في العمل. إننا نحث الدول التي تمسك عن الموافقة على الشروع في المفاوضات على التقدم من المناقشات بشأن برنامج العمل بدرجة مجددة من المرونة.

بالتنمية ولجعل منظمنا المشتركة أداة خاصة للتماسك والتقارب فيما بين الشعوب. ونتمنى أن يُحقَّق أي قدر من النجاح لعمَلنا، ونأمل في أن تسهم هذه المناقشة في بناء عالم من السلام والتضامن.

### السيدة بانخورست (نيوزيلندا) (تكلمت

بالانكليزية): يسرنا سرورا بالغا أن نراكم، سيدي، تؤدون دور رئيس للجنة الأولى. دعوني أطمئنكم على تأييد نيوزيلندا وأنتم تحركون عمل اللجنة قدما.

كانت السنة الماضية صعبة. وفي الوقت الذي فيه يتمنع التقدم بشأن هدي نزع السلاح وعدم الانتشار بأهمية أكثر من أي وقت مضى أضعنا ثلاث فرص ذات مغزى - المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة، ومؤتمر نزع السلاح - للعمل معا بوصفنا مجتمعنا عالميا لتحسين الحالة الأمنية الدولية.

وأصيبت نيوزيلندا بخيبة الأمل البالغة لعدم تمكّن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار من الاتفاق على وثيقة موضوعية ولأن قدرا كبيرا من الوقت المتاح لمناقشة التعزيز والتنفيذ المتضافرين للمعاهدة استهلكه الجدل حول مسائل إجرائية. ومركز المعاهدة بوصفها حجر الزاوية لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين أعادت التأكيد عليه دول عديدة في المؤتمر الاستعراضي، ولكن من الجلي أننا بحاجة إلى التوصل إلى سبل جديدة للعمل معا لتحقيق تنفيذها. والالتزامات المتفق عليها بتوافق الآراء خلال مؤتمرات سابقة لاستعراض المعاهدة، خصوصا الخطوات العملية الـ ١٣ والالتزام القاطع بإزالة الترسانات النووية، قائمة، ويجب العمل بمقتضاها. ومن مصلحتنا إقامة عالم آمن من استعمال أو التهديد باستعمال أسلحة نووية.

النووية تخدم الأغراض السلمية. ونؤيد دعوة المدير العام للدول إلى السماح للوكالة باتخاذ تدابير أكثر صرامة للتحقق.

وندعو إيران إلى توخي الشفافية التامة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى احترام كل التزاماتها وإلى مواصلة المفاوضات بشأن الترتيبات الطويلة الأجل.

ونرحب بنتائج محادثات الأطراف الستة التي أجريت مؤخرا في بيجين وبالالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن كل الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة وبالعودة في وقت مبكر إلى معاهدة عدم الانتشار وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والتقدم المحرز بشأن الأسلحة التقليدية بعث خلال السنة الماضية على التشجيع الأكبر. والدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام عقدت أول مؤتمر استعراضي ناجح ووافقت على خطة عمل ستكون مرشدة لها خلال المرحلة التالية من التنفيذ، وخصوصا بالنظر إلى اقتراب المجموعة الأولى من المواعيد لإزالة الألغام وتدميرها في ٢٠٠٩.

والتهديد الذي يتعرض له السلام والأمن بفعل التكديس المبالغ فيه للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وبفعل عدم التحكم بانتشارها لا يزال يشكل تحديا كبيرا. وفي نفس الوقت نستمد التشجيع من التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي في تعزيز الضوابط كما يدل عليه بدء نفاذ بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة المكتملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والقيام في وقت سابق باعتماد صك الوسم والاقتفاء. وستواصل نيوزيلندا العمل عن كثب مع البلدان في منطقتنا. وتنتطلع قدما إلى النتيجة المتوخاة لاستعراض عام ٢٠٠٦ لبرنامج العمل.

وعلى الرغم من أسف نيوزيلندا العميق لإضاعة إمكان إحراز التقدم على المستوى الوزاري واصلنا عملنا بشأن هدي نزع السلاح وعدم الانتشار حيث أمكن ذلك. وخصصنا مبلغا إضافيا قدره ٣ ملايين دولار للسنوات الأربع القادمة للمشاركة العالمية لمجموعة الثمانية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل للمساعدة في ضمان وتدمير التراكات غير المؤمنة من أسلحة الدمار الشامل في الاتحاد السوفياتي السابق.

وأسهمت نيوزيلندا فعلا بمبلغ ١,٢ مليون دولار لتدمير الأسلحة الكيميائية. ذلك دليل ملموس على تأييدنا لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وهي معاهدة لنزع السلاح متعددة الأطراف تنطبق بالتساوي على كل الأطراف وتزيل على نحو مُحقق ولا رجعة فيه أسلحة الدمار الشامل.

واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لا تزال تفتقر إلى أي آلية للتحقق. وذلك ما يزال ثغرة رئيسية في وسائل الدفاع المتعددة الأطراف في وقت تعتبر الأسلحة البيولوجية فيه تهديدا متزايدا. ونأمل في أن يوفر المؤتمر الاستعراضي للدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة البيولوجية فرصة السنة القادمة للنظر في كيفية تناول هذه المسألة.

في مؤتمر الشهر الماضي المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكدنا على التزام نيوزيلندا القوي والمستمر بالمعاهدة وبيدء نفاذها المبكر. وسنواصل العمل لتحقيق ذلك الهدف.

ونشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وبمديرها العام البرادعي على عملهما المستمر في التحقق من أن برامج الطاقة

وختاماً تعتقد نيوزيلندا أن العمل صوب وضع صكوك متعددة الأطراف ومعززة وملزمة قانونياً، تتضمن أحكاماً للتحقق قوية كما هي ضرورية لإعطاء الثقة التي تتيح لنا في النهاية إزالة أسلحة الدمار الشامل من عالمنا - هذا العمل أهم بالنسبة إلينا أكثر من أي وقت مضى. ونرى أن ضمان الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار من جميع جوانبها وبدء سريان المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية والتوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تكون أهم الخطوات التي يمكننا أن نتخذها جمعياً بالنسبة إلى نزع السلاح وعدم الانتشار كليهما.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.